

نظام الرقابة على المال العام في الاقتصاد الإسلامي

د. فريدي خليل أبوصفية - باحث ثان - بسام عوض عبد الرحيم - باحث مشارك

* أستاذ مشارك، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
** مدرس بوزارة التربية والتعليم.

مُلْكُ الْبَحْثِ:

- ١ - إن النظام الاقتصادي الإسلامي قد عرف الرقابة منذ نشأته الأولى، وأحاط بكلياتها ومظاهرها في شمول وفاعلية، لم تصل إليها أنظمة الرقابة الوضعية القديمة أو المعاصرة، وهو الأمر الذي يعزى إلى الذاتية الخاصة للنظام الإسلامي وجوانبه الروحية السامية التي يمتد أثرها إلى بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، بحيث تقيم بداخلها وازعاً طبيعياً تلقائياً، يجعل الخصوص والالتزام بالشرعية الإسلامية يسود ويحكم تصرفات أفراد المجتمع الإسلامي.
- ٢ - إن الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي تتميز بالمرونة، والقدرة على الاستجابة السريعة والملاعنة لكل ما قد يستجد من متغيرات تطرأ على المال العام - إيراداً وإنفاقاً - في كل عصر ومكان، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.
- ٣ - وبناء على النقطة السابقة تطورت الرقابة في النظام الاقتصادي حسب الحاجة والظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة الإسلامية، حيث أعطى الإسلام الرقابة الذاتية الأولى وهي تشكل رقابة وقائية مانعة ضد الانحراف المالي، وهي ميزة تميز بها النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من الأنظمة الوضعية، وبقيت الرقابة الذاتية هي الوسيلة الفعالة طوال عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - وخلفائه الراشدين، وذلك بسبب قوة الوازع الديني لدى الفرد المسلم في ذلك الوقت.
وبعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وانتهاء الخلافة الراشدة تغيرت الظروف، ولم تعد رقابة الضمير كافية لضبط العامة، وبالتالي ظهرت وسائل ومؤسسات رقابية أخرى ناسبت متطلبات العصور اللاحقة للدولة الإسلامية.
- ٤ - إن فاعلية الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق النتائج والأهداف المنشودة للمحافظة على المال العام، تتوقف على طبيعة القيم والأخلاقيات السائدة، وبقوة الوازع الديني، فتتزايده هذه الفاعلية كلما تميزت

القيم والأخلاقيات السائدة في المجتمع بالسمو وقوة الوازع الديني في حين تتقلص هذه الفاعلية كلما ضعف الوازع الديني وتبدلت القيم والاتجاهات السائدة.

٥ - اهتم النظام الاقتصادي الإسلامي بالمال العام ودعا إلى رقابته - إيراداً وإنفاقاً وحفظاً - وذلك للدور الفعال الذي يسهم به المال العام في إسعاد الناس وتحقيق النفع لهم، لذلك اعتبره الإسلام من الضروريات الخمس، والتي بها قوام الحياة، وفي هذا المعنى يقول الشاطبي رحمة الله: «فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهاج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين».

٦ - الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي تعني: عملية تقوم بها جهات معينة لمراقبة المال العام - إيراداً وإنفاقاً - وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، وبيان رشيدة وبكفاية اقتصادية عالية، فهي رقابة مالية شرعية في المقام الأول بالإضافة إلى أنها رقابة مالية إدارية واقتصادية.

٧ - يكشف تتبع الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي عن تفردها بملامح متميزة عن سائر الأنظمة الأخرى، سواء فيما يتعلق بأهدافها أو أنواعها أو وسائلها، بما يضفي عليها أبعاداً جوهرياً في تكريس الإحاطة والشمول والفاعلية في تنظيمها.

٨ - النظام الاقتصادي الإسلامي يتضمن نوعاً من الرقابة لا تعرفه الأنظمة الوضعية، وهو ما يطلق عليه الرقابة الذاتية التي هي بمثابة صمام الأمان وخط الدفاع الأول في مواجهة الانحراف المالي بشتى صوره ومظاهره من سرقة واحتلاس وتضييع وغيره.

وقد عنى النظام الاقتصادي الإسلامي بإيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق الفاعلية للرقابة الذاتية من خلال ضمير المسلم، ليصبح رقيباً على نفسه، وحارساً على المال العام.

٩ - أوجب الإسلام تولية الكفاء الصالح والجدير بوظيفة المراقب، ووضع شروطًا معينة فيمن يشغلها على نحو تكفل بالمحافظة على المال العام والقيام بمهمة الرقابة على أحسن وجه.

١٠ - الرقابة على المال العام في الاقتصاد الإسلامي تمتاز بشمولها وتكاملها، وبالتالي تتنوع إلى رقابة سابقة، وأثناء التنفيذ، ولاحقة، والحديث عنها لا يعني استقلالية كل نوع من الأنواع، بل إن تعدد مسمياتها وأنواعها جاءت نتيجة للزاوية التي ينظر منها.

المقدمة:

الحمد لله حمداً يوافي نعمه، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:

فإن الشريعة الربانية جاءت بأحكام خالدة، لتحقق مصالح الإنسانية
وتحافظ عليها، فكان من مقاصدها المحافظة على الأموال العامة والخاصة والتي
بها قوام الحياة.

من أجل هذا جاء الإسلام منبهأً إلى فتنة المال ومحذراً من سلطانه على
النفوس، فإذا لم يكن الإنسان في يقظة من هذه الفتنة جرفه التيار وغرق مع كثير
من المسرفين، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو يحذر أمته من
هذه الفتنة - حيث يقول: «أخوف ما أخاف عليكم: ما يخرج الله لكم من زهرة
الدنيا، قالوا: وما زهرة الدنيا يا رسول الله؟ قال: بركات الأرض» (الحديث في
صحيح، مسلم، ج ٢، ص ٧٢٧)، وقال أيضاً: «إن لكل أمة فتنة، وفتنة أمتي المال»
(رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، وقال عنه: حديث صحيح، ج ٤،
ص ٣١٨).

فالمال وسيلة للمعيشة، وليس هدفاً للتعايش بين الناس، من هنا فإن
الأموال العامة هي عصب حياة الدولة والوسيلة العملية في إدارة دفة الحكم،
وتتفيد رقابة فعالة لحماية الأموال العامة من العبث والضياع، ولا سيما أن المال
الخاص الذي يمتلكه الفرد بداعي المصلحة الشخصية يتصرف فيه بحكمة
ورشد وعقلانية، خلافاً للمال العام الذي هو محل للطمع والجشع وخاصة عند
ضعف الوازع الديني.

لذلك هدف هذا البحث إلى التعرف على الرقابة في الاقتصاد الإسلامي من
حيث مفهومها وأهميتها ووسائلها وأجهزتها وأنواعها، ولتبرز الرقابة على المال
العام في الاقتصاد الإسلامي وتتميزها عن سائر الأنظمة الرقابية المختلفة.

وافتضلت أهمية البحث أن تكون خطته في خمسة مباحث وتحت كل مبحث
عدد من المطالب، على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بالرقابة وأهدافها وأهميتها وميزاتها.
المطلب الأول: الرقابة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة في الاقتصاد الإسلامي.
المطلب الثالث: أهداف وأهمية الرقابة ومزاياها.

المبحث الثاني: مشروعية الرقابة في الاقتصاد الإسلامي
المطلب الأول: القواعد والأحكام في القرآن الكريم للرقابة.

المطلب الثاني: القواعد والأحكام في السنة النبوية للرقابة.
المطلب الثالث: إجماع الصحابة والخلفاء على مشروعية الرقابة.

المبحث الثالث: الرقابة على الإيرادات العامة ونفقاتها في الاقتصاد الإسلامي
المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة وأنواعها والرقابة عليها.

المطلب الثاني: الرقابة على الإنفاق العام.

المبحث الرابع: أنواع الرقابة في الاقتصاد الإسلامي
المطلب الأول: الرقابة المسبيقة.

المطلب الثاني: الرقابة أثناء التنفيذ.

المطلب الثالث: الرقابة اللاحقة.

المطلب الرابع: الرقابة الذاتية.

المطلب الخامس: الرقابة الخارجية على المال العام.

المبحث الخامس: أجهزة الرقابة في الاقتصادي الإسلامي
المطلب الأول: دور الخليفة في الرقابة على المال العام.

المطلب الثاني: بيت المال ودوره في الرقابة على المال العام.

المطلب الثالث: الحسبة ودورها في الرقابة على المال العام.

المطلب الرابع: ولاية المظالم ودورها في الرقابة على المال العام.

الخاتمة وتبين أهم نتائج البحث

المبحث الأول

التعريف بالرقابة وأهميتها وأهدافها ومزاياها

المطلب الأول

الرقابة في اللغة والاصطلاح

الرقابة لغة:

الرقيب: الحفيظ، ورقبه يرقبه رقبة ورقباناً (بالكسر) ورقوباً (بالضم). ومنها: ترقّبه وارتقبه: انتظره ورصده. وقيل: إنها من: رقب الشيء يرقّبه، ورقبه مراقبةً ورقاباً: حرسه^(١). وجاء في القاموس المحيط قريباً من المعاني السابقة «رقّبه رقبةً ورقباناً بكسرهما ورقوباً بالضم، ورقابةً ورقوباً ورقّبة بفتحهن: انتظره، كترقبه وارتقبه: حرسه، كراقبه مراقبةً ورقاباً»^(٢).

أما الرقابة اصطلاحاً:

فلها مفاهيم متعددة ومتعددة، تختلف في معظمها من حيث درجة التفاصيل، وتتفق غالبيتها من حيث المحتوى، ويبدو أن الخلاف على تحديد معنى موحد للرقابة يضفي عليها أهمية خاصة، وأهم هذه المفاهيم:

١ - أنها: «مجموعة الإجراءات التي تضعها الدولة للتأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي للخطط الموضوعة، ودراسة الانحراف في التنفيذ، لكي تعالج نواحي الضعف والقصور على الخطأ بمنع تكراره»^(٣).

(١) لسان العرب، ابن منظور، المجلد الأول، ص ٤٢٤، مادة «رقب».

(٢) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ج ١، ص ٧٧.

(٣) السياسة الاقتصادية والنظم، للدكتور أحمد الحصري، ص ٤٧٥.

٢ - أو أنها: «التأكد من أن كل شيء يتم وفقاً للقواعد التي وضعت والتعليمات التي أعطيت»^(١).

٣ - وقيل: إنها «وظيفة تقوم بها السلطة المختصة بقصد التحقق من أن العمل يسير وفقاً للأهداف المرسومة بكفاية وفي الوقت المحدد لها»^(٢).

٤ - وعرفها البعض أنها: «عملية متابعة دائمة ومستمرة، تقوم بها السلطة نفسها أو بتكليف غيرها، وذلك للتأكد من أن ما يجري عليه العمل، وفقاً للخطط الموضوعة، والسياسات المرسومة والبرامج المعدة، وفي حدود القوانين والقواعد والتعليمات المعمول بها، لتحقيق أهداف معينة»^(٣).

ومن خلال هذه التعريفات يبدو لنا أن الراوح هو تعريف العطار للرقابة، ومع ذلك يمكننا أن نقول: إنها عملية تقوم بها جهات مختصة للتأكد من مطابقة التنفيذ للقواعد والتعليمات التي وضعت وفقاً للمعايير الشرعية الإسلامية، وأنها حققت أهدافها بكفاية.

ويتبين لنا من هذه التعريفات للرقابة على المال العام أنها اشتملت على مبادئ أساسية للرقابة، أهمها:

- ١ - جهات معينة تقوم بواجب الرقابة.
- ٢ - للرقابة هدف يتناسب مع موضوع الرقابة التي تمارسها، سواء كانت إدارية أم قضائية، أو غيرها.
- ٣ - التأكد من مطابقة التنفيذ للقواعد والتعليمات.
- ٤ - التتحقق من أن الأهداف تحققت بكفاية عالية.
- ٥ - كشف الانحراف في التنفيذ عن الهدف الموضوع.
- ٦ - علاج نواحي الخطأ والقصور ومنع تكراره مستقبلاً.
- ٧ - وأخيراً ضبط هذه الأسس بضوابط الشرعية الإسلامية.

(١) الرقابة الإدارية على الأجهزة الحكومية، حمدي القبيلات ص. ٣.

(٢) مبادئ الإدارة، للدكتور فؤاد العطار، ص ١٧٩.

(٣) مراقبة الموارنة العامة، د. شوقي الساهي، ص ٧٩.

المطلب الثاني

مفهوم الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي

وردت تعاريفات متعددة للرقابة في الاصطلاح الشرعي، إلا أنها تتفق معظمها من حيث المحتوى والمضمون مع اختلاف في درجة التفاصيل، ومن هذه التعريفات:

أولاً: هي العلم الذي يبحث في محاسبة الحقوق والالتزامات في ضوء الشريعة الإسلامية^(١).

ثانياً: هي الرقابة على طرق الكسب والموارد، وطرق التصرف فيها، أو إنفاقها، ضمن إطار الشريعة الإسلامية^(٢).

ثالثاً: قيل في مفهومها: «وجوب اتباع جميع ما أقرته الشريعة الإسلامية من قواعد وأنظمة وتعاليم وأحكام والتي تهدف بمجملها لمحافظة على المال العام وصيانته وتنميته، سواء في مجال جمعه من موارده التي أقرها الشرع، أو في مجال إنفاقه في مصارفه المقررة، دون تهاون أو تقدير، مع استمرار عمليات المتابعة والإشراف لتجنب الوقوع في الأخطاء، وتلافي التقصير والخلل إن وجد، ومعاقبة المسيء وردعه وزجره، والوصول إلى أفضل الطرق في إدارة المال العام، مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الأمة واستقرارها بوجه عام»^(٣).

ويتضح مما سبق من تعريفات: أنه يمكن إعطاء تعريف للرقابة في الاقتصاد الإسلامي بأنها: عملية تقوم بها جهات معينة، لمراقبة المال العام إيراداً وإنفاقاً، وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، وإدارة رشيدة، وبكفاية اقتصادية عالية.

(١) النظام المالي الإسلامي، للدكتور محي الدين طرابزوني، ندوة النظم الإسلامية، ج ٢، ص ١١٢.

(٢) الرقابة في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، عيسى الباروني، ص ١١.

(٣) الرقابة في الشريعة الإسلامية، حسين ريان، ص ١٠.

ويمكن القول: إن هذا المعنى أقرب للمفهوم الإسلامي للرقابة؛ لأن الرقابة في مفهوم الاقتصاد الإسلامي شاملة ومتکاملة فهي:

رقابة شرعية على المال العام: وهذا يقتضي الالتزام بما جاءت به الشريعة الإسلامية من قواعد تتعلق بالمال العام إيراداً وإنفاقاً، والتي من شأنها المحافظة على المال العام وصيانته من العبث والضياع، وهذا يعني أن الموارد جمعت وفق التعليمات والتوجيهات الإسلامية، ومن أن هذه الموارد استخدمت في الأغراض المخصصة لها، دون إسراف أو تبذير، وبأقصى منفعة.

رقابة إدارية: وذلك بحسن إدارة الأموال العامة بالمتابعة والإشراف والتتبّيّه إلى نقاط الضعف والقصور في الأداء وتحديد الانحرافات، ثم محاولة إيجاد العلاج المناسب، واقتراح التعديلات المناسبة بما يحقق القضاء على هذه المخالفات والانحرافات المتعلقة بالمال العام.

المطلب الثالث

أهداف وأهمية الرقابة ومزاياها

أهداف الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي:

الرقابة على المال العام في النظام الاقتصادي الإسلامي تهدف إلى المحافظة على المال العام وصيانته من الهدر والضياع.

إلا أن للرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي أهدافاً أخرى، فنرنا إلى تحقيقها في واقع الحياة، ونستطيع تلخيص بعض هذه الأهداف على النحو التالي:

أولاً: التأكيد من سلامة الأنظمة والتعليمات والقوانين، والتحقق من كفايتها وانسجامها مع روح الشريعة الإسلامية، ومصلحة الأمة، واكتشاف نقاط الضعف والقصور في الأداء، وتحديد الأخطاء، ثم محاولة إيجاد العلاج المناسب واقتراح التعديلات المناسبة بما يحقق القضاء على هذه الأخطاء والانحرافات.

ثانياً: التأكيد من أن الإيرادات العامة تم تحصيلها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ثم إيداعها في الجهات المختصة لذلك.

ثالثاً: التأكيد من أن النفقات العامة تم صرفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وأنه تم استخدامها وفق الأغراض المخصصة لها، دون إسراف أو انحراف.

رابعاً: التأكيد من أن الموارد استخدمت أفضل استخدام، وبأقصى نفع، وبكفاية اقتصادية عالية، مع الوقف على المشكلات والعقبات والمعوقات والعمل على معالجة المشكلات وإزالة العقبات.

خامساً: مراقبة الحالة الاقتصادية بالتدخل، لمنع الاحتكارات، وتحديد الأسعار إذا اقتضت الضرورة ذلك، ومنع التعامل بالربا وغيرها.

سادساً: تحديد المسؤولية فيما يقع من أخطاء وانحرافات مالية، ومحاسبة المسؤولين، واتخاذ الإجراءات المناسبة، كل حسب مسؤوليته.

سابعاً: حماية حقوق وحرمات الأفراد من تجاوزات العمال والولاة للاختصاصات المنوطة بهم، أو إساءتهم لاستعمال الأمور الموكولة لهم.

هذه أهم أهداف الرقابة في الاقتصاد الإسلامي، وكلها تصب في الهدف العام بالمحافظة على المال العام، وإيراداً وإنفاقاً، ومنع أي اعتداء عليه، بالإضافة إلى تذليل المعوقات التي تحول دون استخدام المال العام بما يخدم المصلحة العامة، وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

أهمية الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي:

الرقابة في الاقتصاد الإسلامي عملية ضرورية، وذات أهمية بالغة، ينظر إليها على أنها حجر الزاوية في الإدارة، وذلك لعدة اعتبارات منها:

- ١ - أن القائمين على المال العام بشر، وهم عرضة للخطأ، والطمع، والاعتداء على المال العام، وخاصة مع استشراء ضعف الوازع الديني (الرقابة الذاتية) لذلك يجب مراقبة المال العام في المحافظة عليه وصيانته من الخيانة والاعتداء.

٢ - أدى اتساع الدولة الإسلامية إلى زيادة نشاط الإدارة وتنوع أعمالها، الأمر الذي يستدعي مراقبة هذه النشاطات والتأكد من أنها تسير وفق الأهداف الموضوعة، وضمن نطاق الأحكام الشرعية.

٣ - المال العام هو عصب الحياة الاقتصادية، وهو لذلك عرضة لسوء الاستعمال أو الاعتداء عليه، مما يوجب إخضاعه إلى رقابة فعالة ومستمرة، لكي يؤدي المال العام دوره ووظيفته في المجتمع.

وتحذر ابن خلدون عن الظلم وما يؤدي إليه، مبيناً أن أشد الظلم وأعظمه في إفساد العمران والدولة التسلط على أموال الناس، الذي يؤدي اختلاله إلى اختلال حال الدولة والسلطان^(١).

ونخلص إلى أن الرقابة في الاقتصاد الإسلامي تلعب دوراً مهماً وأساسياً في المحافظة على المال العام، واستخدام إيراداته ونفقاته الاستخدام الأمثل ووفق أحكام الشريعة الإسلامية، وضمن نطاق المصلحة العامة.

مزايا الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي:

يمتاز نظام الرقابة في الاقتصاد الإسلامي بعدة ميزات نجملها في الآتي^(٢):

أولاً – الرقابة شرعية في المقام الأول:

تناول التشريع الإسلامي الأحكام التي تتعلق بالأموال العامة كسباً وإنفاقاً مما يحقق النفع منها، لذا فإن الرقابة تتجه إلى العمل على أن تسير التصرفات وفق الأحكام الشرعية المقررة.

ثانياً – الرقابة في الاقتصاد الإسلامي إيجابية:

بمعنى أنها لا تقتصر على كشف الأخطاء والانحرافات، بل تتعدى إلى تصحيح الأخطاء والانحرافات إن وقعت، وتجنب حدوثها مستقبلاً.

(١) المقدمة، لابن خلدون، ص ٤٨٩.

(٢) الرقابة في الإدارة العامة، دكتور محمد ياغي ص ١٤٥.

- الرقابة، للدكتور عوف كفراوي، ص ٢٢٨.

- الرقابة في الشريعة الإسلامية، حسين ريان، ص ١٠.

لذا كان المتولى الرقابة سلطة تنفيذ القرارات والأحكام وقتياً، لتصحيح الانحرافات قبل استفحالها وفوات أوانها، ويعمل على رد الحقوق لأصحابها، وله سلطة التعزير عما يقع من مخالفات مالية ليس لها حد في الشريعة الإسلامية.

ثالثاً - الرقابة اقتصادية:

تعتبر الرقابة فعالة إذا كانت تكاليفها أقل من الإنجاز المترتب على استخدامها، وهذا يؤكد على أن تكون الوسائل الرقابية قليلة التكلفة من حيث المال والوقت، وهذا ما هو متوفّر في الرقابة في الاقتصاد الإسلامي، ولا أدل على ذلك من وجود الرقابة الذاتية التي هي صمام الأمان، كما هي نوع من الرقابة الوقائية التي تتم قبل حدوث الانحراف، أي قبل استنزاف الموارد المختلفة، ولذلك فهي اقتصادية.

زيادة على ذلك: وجود بعض الأجهزة التي تقوم بالرقابة تطوعاً في بعض أعمال الحسبة مثلاً، أو ما يقوم به والي المظالم أو والي الحسبة، بالمعاقبة حال وجود مخالفة، دون الرجوع إلى المحاكم وإجراءاتها التي تأخذ الوقت الكثير، وبالتالي تخفّف من عبء التكلفة على الدولة من نفقات.

وبهذا فالرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي اقتصادية من حيث الوقت والكلفة.

رابعاً - الرقابة الشرعية ذاتية:

لأن النفس المؤمنة تمنع صاحبها من الاعتداء على المال العام، فهي وقائية تمنع من وقوع المخالفات.

خامساً - الرقابة في الاقتصاد الإسلامي ذات كفاءة ناجحة:

وذلك لأن من يمارس الرقابة لا بد من أن يتتوفر فيه شروط معينة تجعله حارساً أميناً على المال العام، لا يخشى في الحق لومة لائم، فهو يمتاز بالعدل والأمانة والكفاءة والخبرة الرقابية التي تتناسب مع الأعمال المشمولة برقبته.

سادساً - الرقابة في الاقتصاد الإسلامي تمتاز بالوضوح والمرؤنة:

الوضوح شرط أساسي في أي نظام للرقابة، بحيث يمكن كل من يمارس عملية الرقابة أن يفهمه ويطبقه، وهذا يؤدي إلى وجود الثقة بين المراقب

(بالكسر) والمرأقب (بالفتح) وكلما اطمأن من تقع عليه الرقابة لمن يقوم بالرقابة أمكن كشف الأخطاء دون تخوف، وأمكن بطريقة يتقبلها كل موظف طواعية وعن رغبة في تعرف أسبابها^(١).

أما سمة المرونة: فيقصد بها أن يصمم نظام الرقابة بحيث يكون قابلاً لمواجهة أي احتمال، وأن يكون قابلاً للتعديل والتطوير، دون أن يكون له أي تأثير في فاعليته^(٢).

ففي فترة صدر الإسلام، وعندما كانت قوة الوازع الديني في أعلى مستوى لها، كانت الرقابة الذاتية من الوسائل الرئيسة لردع الفرد ومنع انحرافه، ومع توسيع الدولة وكثرة إيراداتها وتوسيع نفقاتها وضعف الوازع الديني، أنشئت المؤسسات الرقابية المختلفة كالدعاوين ونظام الحسبة والمظالم وغيرها.

هذه هي أهم مزايا الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي، وهي مزايا جعلت منها رقابة فعالة في المحافظة على المال العام من العبث والضياع، وهذا التميز في الرقابة في الاقتصاد الإسلامي ليس مستغرباً، لأنه جزء لا يتجزأ من الشريعة الإسلامية المحكمة.

(١) الرقابة الإدارية مفهومها وأبعادها، للدكتور عبد المنعم خميس، مجلة الإدارة، ص ٥٨.

(٢) الرقابة الإدارية مفهومها وأبعادها، للدكتور عبد المنعم خميس، مجلة الإدارة، ص ٥٨.

المبحث الثاني

مشروعية الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي

إن تحديد أساس مشروعية الرقابة مسألة أولية، تؤدي في الواقع إلى تفهم نظام الرقابة في الاقتصاد والوقوف على طبيعته، وصفاته، وخصائصه، وأهدافه.

وتمرّكز أساس مشروعية الرقابة إلى بعض القواعد والأحكام التي قررها القرآن الكريم، زيادة على ذلك تطبيقات السنة النبوية الشريفة العملية والقولية لهذه الرقابة، ثم جاء الإجماع على وجوبها من خلال تطبيقات الخلفاء الراشدين وولاة الأمور في الدولة الإسلامية من بعدهم وتأكيدات رجال الفقه الإسلامي على ضرورة إعمالها دون أن ينفل عن أحد منهم إنكارها.

ونتناول فيما يلي تأصيل أساس مشروعية الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

القواعد والأحكام التي قررها القرآن الكريم كأساس لمشروعية الرقابة

القاعدة الأولى: قاعدة الالتزام بمبدأ الشرعية الإسلامية: يقصد بمبدأ الشرعية الإسلامية بصفة عامة خضوع الدولة الإسلامية حكاماً ومحكمين للشرعية الإسلامية، وهو سبب وأساس كل رقابة تقوم في الدولة الإسلامية، فما من تنظيم للرقابة في هذه الدولة إلا يستهدف حماية الشرعية الإسلامية وإعلاء شأنها، وتأكيد سيادتها وسيطرتها على مجتمع الدولة الإسلامية^(١).

ونصوص القرآن التي تدعو للخضوع لتحكيم الشرعية الإسلامية كثيرة، يقول الله تعالى: «إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِيقَ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ إِمَّا أَنْرِكَ اللَّهُّ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا»^(٢) ويقول الله تعالى: «وَمَنْ

(١) الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي، د. محمد طاهر، ص ٢٦٩.

(٢) النساء، آية ١٠٥.

يَعْدَ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ طَلَمَ نَفْسَهُ^(١)). قوله تعالى: «يَتَآتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَا يُبَطِّلُوا أَعْمَالَكُمْ»^(٢) وترتيباً على ذلك: يجب أن تكون التصرفات منسجمة وموافقة لاحكام التشريع الإسلامي، وهذا يتطلب مراقبة هذه التصرفات للتأكد من موافقتها للتشريع الإسلامي، وتدارك ما قد يجيء منها على خلاف هذه الأحكام أو متناقضاً مع روح التشريع الإسلامي.

القاعدة الثانية: قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قاعدة أساسية في الشريعة الإسلامية والأصل في مشروعيتها قوله تعالى: «وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَا عَنِ الْمُنْكَرِ»^(٣)، قوله تعالى: «كُنُّمْ خَيْرٌ أُمَّةٌ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَا عَنِ الْمُنْكَرِ»^(٤).

وقد أشار إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هي مقصود جميع الولايات الإسلامية ومن بينها - ولاية الرقابة - بل ذهب الإمام الغزالى إلى القول: بأن «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القطب الأعظم في الدين، وهو المهم الذي ابعث الله له الأنبياء جميعاً»^(٥).

القاعدة الثالثة: قاعدة أن المال العام مال الله: وفي ذلك يقول الله جل وعلا «ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْفَلِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَيْرٌ»^(٦)، وقال تعالى: «وَءَاتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي أَتَيْتُكُمْ»^(٧).

(١) الطلاق، آية ١.

(٢) محمد، آية ٣٣.

(٣) آل عمران، آية ١٠٤.

(٤) آل عمران، آية ١١٠.

(٥) إحياء علوم الدين، للغزالى، ج٧، ص ١١٨٦.

(٦) الحديد، آية ٧.

(٧) النور، آية ٣٣.

وهذه الحقيقة إذا وقعت في النفوس فإن من شأنها المحافظة على المال العام: سواء من قبل أمراء المسلمين فإنهم يتحلون بخلق الاستعفاف عن المال العام، فلا يأخذون منه إلا ما خصص لهم بالحق، ولا يستبدلون الذي هو خير من المال العام بالذي هو أدنى من أموالهم، ولا يؤثرون نوبي قربى أو بطانة، ولا يضمون إليه إلا طيباً، ولا يدنسونه بمحرم، ويوظفونه بكفاية تامة لتحقيق الرعاية الوارفة للشعب.

أو من قبل العاملين على المال العام، فإنهم لا يرتكبون الغلول؛ لأن من غل يأت بما غل يوم القيمة، ولا يسرفون؛ لأن الله لا يحب المسرفين.

أو من قبل الممولين لموارد الدولة؛ لأنهم يعرفون أن المال العام هو مال الله، فيؤدون فرائضه لبيت المال كاملة غير منقوصة، بدون استرخاء.

أو من قبل الرعية، فإنهم يزاولون حقهم في رقابة التصرفات لحكام المسلمين وأعوانهم، فتردتهم إذا غروا، وترشدهم إذا تعثروا، وتقدوهم إلى طريق الهدایة إذا ضلوا وأسأوا إدارة الأموال العامة.

وبذلك يكون المال العام في الاقتصاد الإسلامي قدسي السمات، طيباً جمعه، رشيداً مساره، عائدًا على الرعية بالنفع والخير^(١).

القاعدة الرابعة: قاعدة المسؤولية والمحاسبة: يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَنٍ أَرْزَمْنَاهُ طَيْرًا فِي عُنْقِهِ وَخُرُجَ لَوْمَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَبًا يَلْقَهُ مَنشُورًا ﴾^(٢) أَفَرَا كِتَبَكَ كَفَى بِنَقْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا^(٣). قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾^(٤). قوله تعالى: ﴿كُلُّ أَمْرِيْمٍ إِمَّا كَسَبَ رَهِينًا﴾^(٥).

(١) السياسة للرسول صلى الله عليه وسلم، لقطب إبراهيم، ص ٢١.

(٢) الإسراء، آية ١٣-١٤.

(٣) الأحزاب، آية ٥٢.

(٤) الطور، آية ٢١.

ومن هذه الآيات يتبين لنا أن كل فرد مسلم مسؤول عن تصرفاته وأعماله، وأقواله أمام الله سبحانه وتعالى، زيادة على ذلك مسؤوليته في الحياة الدنيا أمام الناس وأمام ضميره، وهذا يدعونا إلى ضرورة مراقبة الإنسان نفسه ومحاسبتها عن أي خطأ أو تقصير.

وقد رد البعض أنواع الرقابة في الاقتصاد الإسلامي إلى قوله تعالى:

﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرِي اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَرَدُونَ إِلَى عَلَيْهِ الْغَيْبِ وَالشَّهَدَةُ فَيُبَيَّنُ كُمَا كُتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١).

فالآلية تتضمن أنواعاً ثلاثة للرقابة على المال العام، وهي: النفقات العامة في الإسلام^(٢):

النوع الأول: الرقابة الذاتية ممثلة برقابة الإنسان لله عز وجل الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

النوع الثاني: الرقابة التنفيذية ممثلة برقابة النبي - صلى الله عليه وسلم - القائم بسياسة الدنيا لهذا الدين في كل زمان ومكان، وهذا يعني رقابة السلطة التنفيذية بمفهومها المعاصر على أساس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان رئيسها.

النوع الثالث: الرقابة الشعبية ممثلة برقابة المؤمنين، سواء تمثلت في مجالس منتخبة أو أفراد متطوعين.

ونخلص إلى أن نصوص القرآن الكريم تضافرت على شرعية الرقابة، وأنها ضرورة يقتضيها الالتزام بالإسلام وتطبيق تعاليمه.

القاعدة الخامسة: قاعدة الترشيد، لتحقيق المصلحة العامة: قال الله تعالى:

﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ أَلَّا يَجْعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيمَةً﴾^(٣). وقال تعالى:

(١) التوبة، آية ١٠٥.

(٢) النفقات العامة في الإسلام، ليوسف إبراهيم، ص ٢٩٩.

(٣) النساء، آية ٥.

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَعْتَرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوْمًا ﴾^(١) . وقال تعالى: ﴿وَلَا بُدَرْ بَذِيرًا ﴾^{٢٦} ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينَ﴾^(٢) .

الأية الأولى تقرر منع إيتاء السفهاء المال، لأن المال هو قوام الحياة وعصب الحياة الاقتصادية، ففي إعطاء السفهية المال إضاعة له.

كما أن الآية تقرر ضرورة أن تراقب الأمة تصرف الأفراد في الأموال المملوكة لهم، ومن باب أولى مراقبة الأفراد الذين يتصرفون في المال العام، لأن المال له وظائف معينة حددها الإسلام.

أما الآية الثانية والثالثة، فإنهما تنهيان عن الإسراف والتبذير، و يتعلق ذلك بإنفاق المال على غير حقه الشرعي. فهي دعوة صريحة لمراقبة المال العام من خلال تحقيق سياسة الترشيد في المال الذي هو قوام الحياة، ومن باب أولى المال العام.

المطلب الثاني

القواعد والأحكام التي قررتها السنة النبوية الشريفة

كأساس لمشروعية الرقابة

جاءت أحاديث كثيرة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - تحتث على المحافظة على المال العام وصيانته من أي اعتداء يحول دون أداء وظيفته في المجتمع، ولا نستطيع الإحاطة والشمول بجوانب الرقابة - القولية والعملية - التي مارسها الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولكن نذكر بعضها ونترك بعضاها الآخر في ثانياً البحث.

وحسينا أن نذكر ما يدل على مشروعية الرقابة من السنة النبوية:

(١) الفرقان، آية ٦٧.

(٢) الإسراء، آية ٢٦-٢٧.

- ١ - عن أبي حميد الساعدي قال: (استعمل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجلاً من الأزد على صدقات بني سليم يدعى ابن اللتبية، فلما قدم، قال: هذا لكم، وهذا أهدي لي. قال: فقام النبي - صلى الله عليه وسلم - على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «ما بال عامل أبنته، فيقول: هذا لكم، وهذا أهدي لي! أفلأ قعد في بيت أمه أو بيت أبيه، حتى ينظر أيهدي له أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منها شيئاً إلا جاء يوم القيمة يحمله على رقبته...»^(١).
- ٢ - عن عدي بن عميرة قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطاً (إبرة خيط) مما فوق كان غلولاً (خيانته) يأتي به يوم القيمة (إشارة إلى قوله تعالى في سورة آل عمران: وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ يَمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ»^(٢). قال: فقام إليه رجل أسود من الأنصار، كأنه انظر إليه فقال: يا رسول الله، أقبل عني عملك. قال: وما لك؟ قال: سمعتك تقول: كذا وكذا. قال: وأنا أقوله الآن: من استعملناه منكم على عمل فليجيء بقليله وكثيره، فما أوتى منه أخذ، وما نهى عنه انتهى»^(٣).
- ٣ - عن خولة الانصارية رضي الله عنها - قالت: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «إن رجالاً يتخصوصون (يتصرفون) في مال الله بغير الحق، فلهم النار يوم القيمة»^(٤).

المطلب الثالث

إجماع الصحابة والخلفاء على مشروعية الرقابة

وتطبيقات الصحابة على مشروعية الرقابة أكثر من أن تحصى، ففترتهم كانت فترة بناء وتطبيق للمفاهيم الرقابية التي جاءت في القرآن الكريم والسنة

(١) صحيح البخاري، باب هدايا العمل، ج ٩، ص ٨٨.

(٢) آل عمران، آية ١٦١.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي، باب الإمارة، ج ١٢، ص ٢٢٢.

(٤) صحيح البخاري، باب فرض الخمس، رقم ٣١١٨ والفتح، ج ٦، ص ٢١٧.

النبوية، ولا أدل على ذلك من الاساليب والوسائل والأجهزة المختلفة التي تم ابتكارها وتطويرها عبر العهود لاحكام رقابتهم على المال العام كسباً وإنفاقاً.

وستظهر بعض هذه التطبيقات في أكثر من موضوع في البحث، من خلال مبحث أجهزة الرقابة في الاقتصاد الإسلامي وأنواع الرقابة.

بعد استقراء الأدلة الشرعية وتطبيقاتها، نخلص إلى أن الرقابة على المال العام في الاقتصاد الإسلامي فريضة شرعية وضرورة بشرية للاعتبارات التالية:

أولاً: جاءت نصوص واضحة بالقرآن والسنة، وبأوامر ملزمة بالتصرفات في أمور شتى تتعلق بالكسب والإنفاق، وأن كل راعٍ مسؤول عن رعيته في حدود ولايته و اختصاصه، وعليه أن يراقب التصرفات المتعلقة بالمال العام، للتأكد من سيرها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتصحيح أي انحراف يطرأ عليه.

ثانياً: من مقاصد الشريعة الإسلامية: حفظ المال، وهو من الضرورات الخمس التي هي قوام الحياة البشرية، والرقابة على المال تعتبر تطبيقاً لضرورة من الضرورات الإنسانية التي أكد الإسلام على المحافظة عليها جنباً إلى جنب مع النفس والنسل والعقل بعد المحافظة على الدين.

ثالثاً: لما كانت طبيعة الملكية في الإسلام تقتضي بأن المال في يد البشرية أمانة وأن واجب هذه الأمانة يتطلب التصرف فيها وفق إرادة المالك الأصلي وهو الله عز وجل، لذلك فإن الرقابة ضرورة للتأكد من مدى الوفاء، لأنها الوسط المناسب لتقييم التصرفات وقياسها بميزان الإسلام.

رابعاً: إن النفس البشرية أمارة بالسوء، فتحتاج إلى من يذكرها ويقومها ويهديها إلى سوء السبيل، والرقابة من وظائفها تحقيق ذلك.

خامساً: الرقابة تعد ضماناً لنجاح الخطة المرسومة للمال العام إيراداً وإنفاقاً، فيؤخذ بالحق، ويعطى بالحق، ويمنع من الباطل، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

سادساً: الرقابة تؤدي إلى القضاء على أي اعتداء يستهدف المال العام من إسراف وضياع وهدر لمقدرات الأمة، وهو ضرر يعد دفعه واجباً شرعاً.

المبحث الثالث

الرقابة على الإيرادات العامة ونفقاتها في النظام الاقتصادي الإسلامي

المطلب الأول

مفهوم الإيرادات العامة وأنواعها والرقابة عليها

وردت تعريفات متعددة للإيرادات العامة ما بين موسع ومضيق، إلا أن التعريف الذي نختاره ويتنااسب وموضوع الدراسة هو: «كل ما تحصل عليه الدولة من موارد – سواء أكانت نقية أم عينية – منتظمة أو غير منتظمة»^(١).

وفي تعريف آخر للإيرادات العامة: «بأنها الأموال التي يتولاها آئمة المسلمين»^(٢).

ولقد حدد أبو عبيد هذه الأموال بقوله: «الأموال التي يتولاها آئمة المسلمين هي هذه الثلاثة التي ذكرها عمر، وتتأولها من كتاب الله عز وجل – الفيء والخمس والصدقة. وهي أسماء مجملة يجمع كل واحد منها أنواعاً من المال»^(٣).

وفصل أبو عبيد هذا الإجمال، فذكر أن الصدقة هي: زكاة أموال المسلمين من الذهب والورق (الفضة) والإبل والبقر والغنم والحب والثمار، وأما الفيء فإنه يشتمل على الجزية والخرجان بأنواعه، وما يؤخذ من أموال أهل الذمة، ومن أموال الحربيين إذا دخلوا بلاد الإسلام للتجارات (العشور).

أما الخمس فيقصد به خمس غنائم أهل الحرب، وخمس الركائز، وهو المعدن المدفون في باطن الأرض.

(١) الإيرادات العامة في صدر الدولة الإسلامية، د. منذر قحف، ص ٢.

(٢) التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية، د. محمود لاشين، ص ١١٠.

(٣) الأموال، لأبي عبيد، ص ٢١.

وذهب ابن تيمية - إلى ما ذهب إليه أبو عبيد - من أن الأموال السلطانية التي أصلها في كتاب الله وسنته ثلاثة أصناف هي: الغنيمة والصدقة والفيء^(١).

وهذا التقسيم هو الذي نعتمد في إبراز الدور الرقابي لمالية الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي.

ونأخذ على سبيل المثال: الرقابة على مورد الزكاة:

تعد الزكاة مورداً هاماً من موارد بيت مال المسلمين، فرضها الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُظْهِرُهُمْ وَلَا زَكْرِيمٌ بِهَا﴾^(٢) قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا نُؤْتُ الْحَقَّ إِلَيْهِ يَوْمَ حِسَابٍ﴾^(٣).

وفضل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحكامها وبين الأموال التي تجب فيها الزكاة، ومقدار الواجب، وغيره من الأحكام، والزكاة حظيت بدراسات عديدة والمكتبة الإسلامية راخرة بالعديد من المؤلفات والبحوث في هذا الركن الهام، لهذا سوف يقتصر بحثنا على ما له علاقة بموضوع البحث.

وقد أحكمت الرقابة العادلة على الزكاة، حيث توعد سبحانه كل من يتغاضس ويتهرب عن أدائه بعقوبات دنيوية وأخروية. هذا فضلاً عن الثواب العظيم والمنزلة الكبيرة لمن يؤديها في الدنيا والآخرة.

صور الرقابة على الزكاة تتمثل بالآتي:

أولاً: اختيار الأ��اء من العاملين عليها: سواء أكانوا موظفين أم سعاة فيبنيغي أن يتتوفر في العاملين على الزكاة الكفایات الأربع:

- الكفاية التكليفية (الإسلام والبلوغ والعقل).
- الكفاية الأخلاقية.
- الكفاية العلمية.
- الكفاية العملية.

(١) السياسة الشرعية، لابن تيمية، ص ٣٠.

(٢) التوبية، آية ١٠٣.

(٣) الأنعام، آية ١٤١.

وفي ذلك يقول الإمام النووي - رحمة الله -: «يجب على الإمام أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء كانوا يبعثون السعاة.. ولا يبعث إلا حراً عدلاً ثقة، لأن هذا ولادة وأمانة، والعبد الفاسق ليس من أهل الولاية والأمانة، ولا يبعث إلا فقيهاً، لأنه يحتاج إلى معرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ، ويحتاج إلى الاجتهاد فيما يعرض من مسائل الزكاة وأحكامها»^(١).

ثانياً - رقابة العاملين عليها وصورها:

أ - استغلال مال الزكاة أو أخذه بغير حق:

لا يجوز للعاملين على الزكاة أن يستغلوا مال الزكاة أو يكتموا شيئاً منه بغير حق، عن عبادة بن الصامت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعثه على الصدقة فقال: (يا أبا الوليد، اتق الله، لا تأت يوم القيمة ببعير تحمله له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة لها ثغاء، قال: يا رسول الله، إن ذلك كذلك؟ قال: أي والذي نفسي بيده. قال: فوالذي بعثك بالحق لا أعمل لك شيئاً أبداً)^(٢).

وعنه - صلى الله عليه وسلم - قال: (من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطاً (إبرة خيط) مما فوقه كان غلولاً (خيانة) يأتي به يوم القيمة، قال: فقام إليه رجل أسود من الأنصار كأنني أنظر إليه فقال: يا رسول الله، أقبل عني عملك، قال: وما لك؟ قال: سمعتك تقول: كذا وكذا. قال: وأنا أقوله الآن من استعملناه منكم على عمل فليجيء بقليله وكثيره، مما أوتى منه أخذ، وما نهى عنه انتهى)^(٣).

ب - قبول الهدايا:

لا ينبغي للعاملين على الزكاة قبول الهدايا، لأن ذلك من باب الرشوة، وقصة ابن اللتبية خير شاهد على تحريم قبول الهدايا من قبل العمال، بل اعتبر

(١) شرح المذهب، للنوي، ج ٦، ص ١٦٧.

(٢) صحيح البخاري، ج ٣، ص ٢٠٩.

(٣) صحيح مسلم شرح النوي، باب الإمارة، ج ١٢، ص ٢٢٢.

الرسول - صلى الله عليه وسلم - قبول الهدية من باب الخيانة، عن ابن عباس رضي الله عنهمما قال: (هدايا العمال غلول (خيانة))^(١).

ج - الأدب والرفق مع دافعي الزكاة:

ينبغي للعاملين على الزكاة أن يتعاملوا مع دافعي الزكاة بلطف ورحمة ولين، وهي وصية الرسول - صلى الله عليه وسلم - للجباة بأن لا يعتفوا أو يتشددوا أثناء جمعهم لأموال الزكاة، فكان يقول لهم: (خفضوا الخرص، فإن في المال: الوصية، والعريبة، والواطنة، والنائية)^(٢).

كما حثّ الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالدعاء للمزكي، لقوله تعالى:
﴿فَخُذْ مِنْ أَغْوَلِهِمْ صَدَقَةً تُظَهِّرُهُمْ وَتُرْكِيمْ بَأْ وَصَلَّى عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكِّنٌ لَّهُمْ﴾^(٣).

وروى ابن أبي أوفى - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا أتاه رجل بصدقته قال: «اللهم صل على آل فلان، فأتاه أبي فقال: اللهم صل على آل أبي أوفى»^(٤).

ثالثاً - جبائية الزكاة وفق ما شرع الله سبحانه وتعالى:

أحكام الزكاة مسطورة في كتب الفقه المختلفة، ولا داعي لبساطها في هذا البحث - فينبغي أن يراعى عند تحصيلها الأحكام والشروط المعتبرة شرعاً بدون تعسف أو حيف.

(١) مسند الإمام أحمد، ج٦، ص١٥٢.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده، ج٦، ص١٥٢. الخرص: التخمين، وهو شرعاً تقدير ما على النخل والكرم من ثمار قبل نضجها. العربية: ما يعرى للصلات في الحياة. الواطنة: ما تأكله السابقة منه. النائية: ما ينوب الثمار من الجواب.

(٣) التوبية، آية ١٠٢.

(٤) نيل الأوطار للشوكاني، ج٢، ص١٤٤، وقال الشوكاني: في إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف، والمجموع شرح المهذب للنووي، ج٥، ص٤٧٨. ابن منظور لسان العرب، ج٧، ص٢١.

ووصية الرسول - صلى الله عليه وسلم - لمعاذ شاهد على ذلك: «إياك وكرائم أموالهم»^(١).

رابعاً - اتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المتنعين عن الزكاة أو التهرب منها^(٢):

الزكاة عبادة مالية، وهي أحد الأركان الأساسية لهذا الدين، والتي أكدت النصوص الشرعية على أدائها بالترغيب وعلى منعها بالترهيب بأحاديث شتى وأساليب متنوعة.

وحذر الرسول - صلى الله عليه وسلم - مانعي الزكاة بالعذاب الأليم في الآخرة وبعقوبة دنيوية.

لذا فإن ولی الأمر باعتباره الرقيب الأول على المال العام له أن يتخذ الإجراءات الصارمة ضد مانعي الزكاة أو المتهربيين من دفعها:

أولاً - بالعقوبة التعزيرية (الغرامة):

وسندها الشرعي قوله - صلى الله عليه وسلم -: (من أعطاها مؤتجراً - أي طالباً الأجر من الله - فله أجره، ومن منعها فإنما آخذوها وشطر ماله، عزمه من عزمات ربنا، لا يحل لآل محمد منها شيء)^(٣).

هذا الحديث يتضمن مباديء هامة، منها^(٤):

١ - الأصل في الزكاة عبادة مالية، يعطيها المسلم عن طيب خاطر، محتسباً للأجر والثواب من الله.

٢ - أن من غلب عليه الشح وحب الدنيا ومنع الزكاة لم يترك شأنه، بل تؤخذ منه قهراً، بسلطان الشرع وقوة الدولة.

(١) النساء، ج٥، ص٣٠.

(٢) البخاري، الفتح رقم ١٤٩٦، ج٣، ص٣٥٧.

(٣) رواه النساء، ج٥، ص١٧.

(٤) فقه الزكاة للقرضاوي، ج١، ص٧٧-٧٨.

٢ - إن هذا التشديد في أمر الزكاة إنما هو لرعاية حق الفقراء والمستحقين.

ثانياً - قتال الممتنعين عن أداء الزكاة:

ثبت قتال الممتنعين عن أداء الزكاة بالأحاديث الصحيحة بإجماع الصحابة
رضوان الله عليهم، ومن هذه الأحاديث:

قال - صلى الله عليه وسلم - : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، وبيتوا الزكاة، فإن فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم، إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله) ^(١).

وكما أن حروب الردة ما هي إلا تطبيق عملي للرقابة الصارمة ضد مانعى
الزكاة وبقوة التشريع الإسلامي ^(٢).

لذا قال الإمام النووي: «إذا منع واحد أو جمع الزكاة وامتنعوا بالقتال
وجب على الإمام قتالهم، لما ثبت في الصحيحين من رواية أبي هريرة رضي
الله عنه أن الصحابة رضوان الله عليهم - اختلفوا أولاً في قتال مانع الزكاة
ورأى أبو بكر رضي الله عنه قتالهم، واستدل عليهم، فلما ظهرت لهم الدلائل
وافقوا، فصار قتالهم مجمعاً عليه» ^(٣).

وصور التطبيقات هذه في الزكاة، تطبق على الرقابة على أموال الفيء
بأنواعه، وأموال الغنائم، وكل موارد الدولة الأخرى.

المطلب الثاني

الرقابة على الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي

حدد الإسلام الأصول العامة في الإنفاق العام، ونص على بعض الفروع
تاركاً بعضها الآخر لما يستجد في أي زمان أو مكان، فتلحق الفروع بالأصول ^(٤).

(١) صحيح البخاري، ج ١، ص ١٣.

(٢) الرقابة في عهد الرسول والخلفاء، عيسى الباروني، ص ٢٣٠.

(٣) المجموع للنووي، ج ٥، ص ٢٢٤.

(٤) سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية، د. صلاح الدين عبدالحليم، ص ١١٨.

ويمكن تقسيم مصارف الإيرادات العامة إلى قسمين:

الأول: إيراد له مصرف محدد، ويشمل: أموال الزكاة، وخمس الغنائم.

الثاني: إيراد ليس له مصرف معين، بل يترك تحديد مصرفه لولي الأمر، ليحدد، بعد مشورة أهل الشورى بما يحقق المصالح العامة للمسلمين، وهذا يشمل بقية الإيرادات.

وحدد الله سبحانه وتعالى مصارف الزكاة، وخمس الغنيمة، وسكت عن بيان مصارف الواردات الأخرى، ليكون ولاة الأمور في سعة من صرفها فيسائر مصالح الدولة العامة، حسبما يلائم حالهم، وليس ما سماه جل شأنه من المصارف لإيراد الزكاة وخمس الغنيمة خارجاً عن حدود المصلحة العامة للأمة، وإنما هي من المصالح العامة التي خصها - جلت حكمته - بالنص عليها، تنبيهاً على رعايتها وعدم التفريط فيها^(١).

الفرع الأول - تعريف النفقة العامة:

النفقة العامة: هي مبلغ من المال يدخل في الذمة للدولة، يقوم الإمام أو من ينوب عنه باستخدامه في إشباع حاجة عامة، وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية^(٢).

وجاء في تعريفها أيضاً: بأنها إخراج جزء من المال من بيت مال المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة (معتبرة شرعاً)^(٣).

الفرع الثاني - صور الرقابة على الإنفاق العام:

أولاً - الرقابة على مشروعية الإنفاق العام:

لا يجوز توجيه الإنفاق لتمويل مشروعات محمرة، كأن تكون مشروعات

(١) السياسة الشرعية، لعبدالوهاب خلف، ص ١٣٩.

(٢) النفقات العامة في الإسلام، للدكتور يوسف إبراهيم، ص ١٢٣.

(٣) عبدالكريم برّكات، ص ٤٧٣.

ربوية، أو تنتج سلعاً يحرمها الإسلام، بل يجب أن يوجه الإنفاق العام بما يتفق وضابط الحلال والحرام في الاقتصاد الإسلامي.

ثانياً - مراقبة الأولويات الإسلامية في الإنفاق العام:

وهذا ما يؤكده ابن رجب الحنبلي بقوله: «إن الفيء فيه البداءة بمهمات المسلمين العامة - أي الضروريات - ثم ذوي الحاجات من المسلمين - أي الحاجيات - ثم يقسم الباقي بين عمومهم - أي الكماليات^(١).

القاعدة نفسها يقررها ابن خلدون بقوله: «والابتداء بما هو ضروري منه ونشيط قبل الحاجي والكمالي»^(٢).

ومن التطبيقات على ذلك ما حديث في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إذ استئذنه واليه على الحجاز في صرف مبلغ كبير لكسوة الكعبة، فكان جواب عمر له: إني أرى أن تجعل هذا المال في أكباد جائعة أولى بها من الكعبة^(٣).

فالإنفاق العام على إطعام الفقراء وغذاء المساكين له أولوية على الإنفاق على كسوة الكعبة.

ثالثاً - مراقبة الرشد^(٤) الاقتصادي للنفقات:

ومقتضى ذلك ألا توجه النفقات للوفاء بالأغراض الاستهلاكية، بل ينبغي أن يخصص جزء منها للأغراض الإنتاجية والاستثمارية.

وهو ما نصح به أبو يوسف هارون الرشيد قائلاً له: «ورأيت أن تأمر عمال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم فذكروا لهم أن في بلادهم أنهاراً

(١) الاستخراج في أحكام الخراج، لابن رجب، ص ٨٩-٩٠.

(٢) المقدمة، لابن خلدون، ص ٨٢.

(٣) السياسة، لعمر بن عبد العزيز، قطب إبراهيم، ص ١٣٧.

(٤) الرشد هنا ليس بمعنى الاعتدال والترشيد في التفقه، وإنما بمعنى التوجيه الحسن للمال في النفقات.

عادية قديمة وأرضين كثيرة غامرة وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الانهار واحتقوها وأجرى الماء فيها، عمرت هذه الأرضون الغامرة وزاد في خراجهم.. أمرت بحفر تلك الانهار، وجعلت النفقات من بيت المال، فإنهم إن يعمروا خير من أن يخربوا^(١).

ويقرر ابن تيمية ذلك بقوله: «وأما الأموال السلطانية: فلجميع المصالح وفاقاً، إلا ما خص به نوع، كالصدقات والمغنم»^(٢).

رابعاً - الرقابة في حسن اختيار القائمين على الإنفاق العام:
حرص الإسلام في حسن اختيار العمال على الأكفاء ومن تتوفر فيهم صفات معينة من أهل الصلاح والدين والأمانة وغيرها.

لأن ذلك يكفل جبائية المال العام، ويضمن إنفاقه في وجهه المشروعة، قال الله تعالى: «وَلَا تُؤْنِتُوا الْمُسْفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيمَةً»^(٣). فالآية ترشدنا إلى حسن اختيار القائمين على الأموال العامة حتى يحسنوا التصرف فيها. وذلك من مفهومها العام وليس الخاص.

وفي هذا الصدد يقول أبو يوسف - ناصحاً هارون الرشيد، ومحدداً شروط من يتولى الإنفاق العام - بقوله: «ولا يولى النفقة على ذلك إلا رجل يخاف الله تعالى، يعمل في ذلك بما يجب عليه لله، عرفت أمانته، وحمد مذهبها، ولا تول من يخونك، ويعمل في ذلك بما لا يحل، ولا يسعه، بأخذ المال من بيت المال لنفسه ومن معه»^(٤).

خامساً - مراقبة الاعتدال والترشيد في الإنفاق العام:
يقصد بالترشيد في الإنفاق العام: المحافظة على المال العام، وحسن

(١) الخراج، لأبي يوسف، ص ١٠٩ - ١١٠.

(٢) السياسة الشرعية، لابن تيمية، ص ٦٥.

(٣) النساء، آية ٥.

(٤) الخراج، لأبي يوسف، ص ١١٠.

تبذيره ورعايته، وتجنب هدره وإضاعته، وتبذيره وإسرافه فيما لا يتحقق المصلحة العامة للمجتمع، وذلك لأن المال هو مال الله سبحانه، وأن البشر مستخلفون فيه، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿أَمْنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُّسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنُوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي أَتَيْنَاكُمْ﴾^(٢).

إن مقتضى هذا الاستخلاف أن يستشعر القائم على المال العام بأنه أمين عليه، لا بد أن يتقي الله في صرفه، ويبعد عن الإسراف والتبذير. يقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^(٣).

وورد أن علياً - رضي الله عنه - جعل الإنفاق الخاص يعارض الإنفاق العام، فقد اعتبر علي - رضي الله عنه - أن صرف المال العام من قبل الأفراد في غير حقه تبذيراً وإسرافاً يقول: «لو كان المال لي لسويف بينهم، وإنما المال مال الله، ألا وإن بذل المال في غير حقه تبذير وإسراف»^(٤).

ومن تطبيقات الترشيد والاعتدال في الإنفاق العام:

- يروى أن أبي جعفر المنصور ثانى خلفاء العباسيين تفقد مرة الديوان، فوجد المخزون من القراطيس - وهي الورق المستخدم في الكتابة - كثيراً فسأله ذلك، وطلب إلى المسؤول أن يتولى بيع الزائد عن الحاجة^(٥).

- ويروى أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله ابن أبي بكر محمد بن عمرو - وكان والي المدينة - «أما بعد: فقد قرأت كتابك إلى سليمان تذكر فيه

(١) الحديد، آية ٧.

(٢) التور، آية ٢٣.

(٣) الفرقان، آية ٦٧.

(٤) شرح نهج البلاغة، محمود جواد مغنية، ج ٢، ص ٢٢٩.

(٥) الوزراء والكتاب، للجهشياري، ص ١٢٨.

أنه كان يقطع لمن كان قبلك من أمراء المدينة من الشمع كذا وكذا يستضيئون به في مخرجهم، فابتليت بجوابك فيه، ولعمري لقد عهديك يا ابن أم حزم وأنت تخرج من بيتك في الليلة الشاتية المظلمة بغير مصباح، ولعمري لأنك يومئذ خير منك اليوم، ولقد كان في قناديل أهلك ما يغريك والسلام»^(١).

وكتب إليه - أيضاً - حين طلب زيادة في القراطيس، «إذا جاءك كتابي هذا، فأرق (فأدق) القلم واجمع الخط، واجمع الحوائج الكثيرة في الصحيفة الواحدة، فإنه لا حاجة لل المسلمين في فضل قول أضر ببيت مالهم. والسلام عليكم»^(٢).

(١) عمر بن عبد العزيز، لابن الجوزي، ص ٥٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٥.

المبحث الرابع

أنواع الرقابة

الرقابة على المال العام في الاقتصاد الإسلامي تمتاز بشمولها وتكاملها وبالتالي فإن الحديث عن أنواع الرقابة لا يعني استقلالية كل نوع من الأنواع، بل إن تعدد مسمياتها وأنواعها جاءت نتيجة للزاوية التي ينظر منها.

وتنقسم مهام الرقابة في الاقتصاد الإسلامي من حيث وقت ممارستها بالنسبة لمراحل تنفيذ العمليات الخاضعة للرقابة إلى ثلاثة أنواع، ويعتبر تنفيذ المراحل الرقابية الثلاث عملية متكاملة للمحافظة على المال العام.

وفيما يلي نوضح أنواع هذه المراحل من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

الرقابة المسبقة

الرقابة المسبقة: هي رقابة وقائية، لأنها تمكن من تدارك الأخطاء قبل وقوعها، وتعين على تهيئة الظروف والبيئة الصالحة، ل يؤدي المال العام دوره في التنمية والإنتاج.

ومن وسائل تحقيق هذه الرقابة في الاقتصاد ما يلي:

أولاً - اختيار العمال الأكفاء:

إن اختيار العمال الأكفاء من أهم وسائل الرقابة الفعالة، لذا كان اهتمام الإسلام بهذا الأمر مبكراً وكبيراً، فقد روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قوله: (من ولی من أمر المسلمين شيئاً فولى عليهم رجلاً، وهو يجد فيهم من هو أصلح منه للمسلمين فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين^(١)).

(١) المستدرک، للحاکم، ج ٤، ص ٩٣.

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «أرأيتم إن استعملت عليكم خير من أعلم ثم أمرته بالعدل أفقضت ما على؟ قالوا: نعم، قال: لا حتى انظر في عمله، أعمل بما أمرته أم لا»^(١).

لذا ينبغي التدقيق والتحري في كل من يتولى أمر المال العام تحصيلاً أو توزيعاً أو إشرافاً، وقد اهتم فقه السياسة الشرعية ببيان الشروط العامة لكل من يلي عملاً عاماً، وجماع هذه الشروط اثنان هما: القوة والأمانة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَاٰكُمْ خَيْرٌ مَّنِ اسْتَعْجَرَتِ الْقَوْيُ الْأَمِينُ﴾^(٢).

كما يجب أن يتصف بالعدل، فلا يحابي، ولا يحيف على من يكره، ومن الأمثلة الرفيعة على هذه الصفة الكريمة: ما رواه عبدالله بن رواحة الانصاري الذي بعثه النبي - صلى الله عليه وسلم - خارصاً لثمار خير، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - زارعهم عليها بنصف ثمرها - فلما أتاهم جمعوا له حلياً من حلي نسائهم، فأهدوها إليه - على طريقة اليهود في شراء الذمم، بالمال حيناً، وبالشهوات حيناً آخر، ولكن ابن رواحة واجههم بما لم يكونوا يتوقعون، وقال لهم في إيمان القوي المؤمن: يا معاشر اليهود، والله إنكم لابغض خلق الله إلى، وما ذاك بحامي أن أحيف عليكم، وأما ما عرضتم على من الرشوة فإنها سحت، وإنما لا نأكلها، ثم خرس عليهم الثمار (أي قدرها)^(٣).

ثانياً - تدريب العمال:

اهتم النظام الاقتصادي الإسلامي بتدريب العاملين بهدف تنمية قدراتهم على العمل العام الموكل إليهم - وخاصة الجانب المالي - والتدريب يلعب دوراً مهماً في إكساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها المراقب، وإمداده بالمعلومات التي تتنفسه، وتعليمه الاتجاهات الصالحة، وذلك لرفع كفايته في الأداء، وزيادة حفاظه

(١) رواه البيهقي، ج، ٨، ص ١٦٣.

(٢) القصص، آية ٢٦.

(٣) المصنف، لعبدالرزاق، ج، ٤، ص ١٢٣-١٢٤.

على المال العام، بحيث تتحقق فيه الشروط المطلوبة لإنقانه العمل، وظهور فاعليته

مع السرعة والاقتصاد في التكلفة، وفي الجهد المبذولة^(١).

وكان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يقوم بتدريب من يستعملهم على مصالح المسلمين ويزودهم بالنصائح والإرشادات، وفي هذا يروى عن علي رضي الله عنه أنه قال: بعثني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى اليمن قاضياً، وضرب على صدره وقال: «اللهم أهد قلبه، وسد لسانه، وقال له: إذا جلس بين يديك الخصم فلا تقض حتى تسمع كلام الآخر كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يتبع لك القضاء»^(٢).

كما كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يحرص على أن يجتمع بعماله في مواسم الحج، وكانت هذه المؤتمرات السنوية من أهم وسائل التدريب يتداول فيها الأماء والعمال الرأي في كل ما يقابلهم من معضلات.

كما كان الخلفاء من المسلمين يرسلون بتوجيهاتهم في كتب متصلة للولاة والعمال، يذكرونهم بواجباتهم ويأمرونهم بالعدل والرفق بالرعية، ويعتبر كتاب علي رضي الله عنه لعامله على مصر سفراً هاماً، يحتوي على مادة تدريبية على أساسيات الرقابة، فقد أوصاه فيه بالرحمة والحب للرعاية، وأمره بتجنب المحاباة والظلم، وأن يختار ذوي الكفاءة من العمال، وأن يجري عليهم الرقابة والمساءلة، وبالاتصال بالرعاية وعدم الاحتاجب عنهم إلى غير ذلك من التوجيهات^(٣).

ثالثاً - إصدار التعليمات والتوجيهات للعمال والولاة:

إن التوجيهات والتعليمات تلعب دوراً مهماً في إرشاد وتوجيه القائمين على المال العام، من حيث الجباية والإتفاق والحفظ.

(١) دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، للدكتور جمال عبده، ص ٧٩.

(٢) القضاء في الإسلام، لمحمد سلام مذكر، ص ٢٢، الحديث في مسند أحمد، ج ١، ص ١٨٣، ١١، ٨٨.

(٣) الإدارة في الإسلام، لأحمد أبو سنة، ص ٨٩.

والأمثلة على ذلك كثرة ومتعددة، منها:

- وصية الرسول - صلى الله عليه وسلم - لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن يقوله: «وعلمهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنىائهم فتدر على فقرائهم، وإياك وكرائم أموالهم»^(١).

- من التوجيهات السديدة والتعليمات الثمينة: وصية علي بن أبي طالب رضي الله عنه لمن يستعمله على الصدقات فقال: «انطلق على تقوى الله وحده لا شريك له، ولا تروعن مسلماً، ولا تجتازن عليه كارهاً، ولا تأخذن منه أكثر من حق الله في ماله، فإذا قدمت على الحي، فانزل بما لهم من غير أن تخالط أبياتهم، ثم امض إليهم بالسكنية والوقار، حتى تقوم بينهم فتسلم عليهم، ولا تخدع بالتحية لهم، ثم تقول: عباد الله، أرسلني إليكم الخليفة، لأخذ منكم حق الله في أموالكم، فهل لله في أموالكم من حق فتوبيوه، فإن قال قائل: لا، فلا تراجعه، وأن أنعم عليك منعم فانطلق معه من غير أن تخيفه، أو توعده، أو تعسفه، أو ترهقه، فخذ ما أعطاك من ذهب أو فضة، فإن كان له ماشية أو إبل فلا تدخلها إلا بإذنه، فإن أكثرها له، فإذا أتيتها، فلا تدخل عليها بدخول متسلط عليه، ولا عنيف، ولا تنفرن بهيمة، ولا تفزعها، ولا تسوان صاحبها فيها، واصدع المال صدعين، ثم خيره، فإذا اختار فلا تعرض لما اختاره، فلا تزال كذلك حتى يبقى ما فيه وفاء لحق الله في ماله، فاقبض حق الله منه، فإن استقالك فأقله، ثم اخلطها، ثم اصنع مثل الذي صنعت أولاً، حتى تأخذ حق الله في ماله»^(٢).

وفي وصية أخرى لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه لأحد عماله: «إذا قدمت عليهم فلا تبيعن لهم كسوة شتاء ولا صيف، ولا رزقاً يأكلونه، ولا دابة يعملون عليها، ولا تضرب أحداً منهم سوطاً واحداً في درهم، ولا تقدمه في طلب درهم، ولا تبع لأحد منهم عن صافي شيء من الخراج، فإنما أمرنا أن نأخذ العفو منهم»^(٣).

(١) صحيح البخاري، رقم ١٤٩٦، الفتح ج ٢، ص ٢٥٧.

(٢) الخراج، للقرشي، ص ٧١.

(٣) الخراج، لأبي يوسف، ص ١٦.

وكل ذلك في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإن أساليب الرقابة تعددت، فكان إذا استعمل عاملًا كتب له عهداً، وأشهد عليه جماعة، كما كان يحصي عماله عند التولية، ويأمرهم أن يدخلوا المدينة نهاراً، ليكشف ما عادوا به.

فمن توجيهات عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما جاء في كتابه إلى عمال الخراج: «أما بعد: فإن الله خلق الخلق بالحق، فلا يقبل إلا الحق، خذوا الحق، وأعطوا الحق، والأمانة الأمانة، قوموا عليها، ولا تكونوا أول من يسلبها، فتكونوا شركاء من بعدهم إلى ما كسبتم، والوفاء الوفاء، ولا تظلموا اليتيم ولا المعاهد، فإن الله خصم لمن ظلمهم»^(١).

ومن تعليماته أيضاً: «...إني لا أجد هذا المال يصلحه إلا خلال ثلاثة: أن يؤخذ بالحق، ويعطى بالحق، ويمتنع من الباطل»^(٢).

وخلاصة القول: إن التطبيقات السابقة تدل على أن الرقابة السابقة يقرها النظام الاقتصادي الإسلامي، ووجدت لها تطبيقات في الواقع العملي تتلاءم مع الواقع آنذاك، ومن مزايا الرقابة السابقة أنها تمنع الإجراءات قبل وقوعها، مما يساعد على ذلك وضع قواعد لتصرفات المال العام قبل حدوثها، حتى تتم عملياته في حدود تلك القواعد، ولا يمنع النظام الاقتصادي الإسلامي من تطوير وتنظيم الرقابة المسماة بما يخدم فكرة الرقابة على المال العام: جباية، وحفظها، وإنفاقها.

المطلب الثاني

الرقابة أثناء التنفيذ

تعد الرقابة أثناء التنفيذ من وسائل الرقابة الفعالة على المال العام لذا لاقت اهتماماً كبيراً من ولاة الأمور، وتمثل ذلك من خلال الآتي:

(١) تاريخ الطبرى، ج ٤، ص ٢٤٥.

(٢) طبقات ابن سعد، ج ٣، ص ٢٩٩.

أولاً - متابعة العمال والولاة في موقع أعمالهم:

كانت أعمال العمال والولاة محل متابعة حثيثة - وخاصة في المجال المالي - حيث يتم مراقبة الإيرادات والنفقات - والحيلولة دون تعدى العمال على المال العام، من جهة الإسراف أو الاختلاس أو غيرها.

وتحدى كتاب الخراج لأبي يوسف عن كيفية المراقبة أثناء التنفيذ خاصة على إيرادات الدولة حيث يقول: أرى أن قوماً من أهل الصلاح والعفاف، ممن يوثق بيديه وأمانته، يسألون العمال وما عملوا به في البلاد وكيف جبووا الخراج على ما أمروا به، وعلى ما وظف على أهل الخراج واستقر، فإذا ثبت ذلك عندك وصح، أخذوا بما استفضلوا من ذلك - أشد الأخذ - حتى يؤدوه بعد العقوبة الموجعة والنکال حتى لا يتعدوا^(١).

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «رأيتكم إن استعملت عليكم خير من أعلم ثم أمرته بالعدل أفقضت ما على؟ قالوا: نعم، قال: لا حتى أنظر في عمله، أعمل بما أمرته ألم لا»^(٢).

ويروى أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث حذيفة بن اليمان على ما سقت بجلة، وبعث عثمان بن حنيف على ما دون بجلة، فأتياه، فسألهما: «كيف وضعتما على أهل الأرض؟ فقالا: وضعنا على كل رجل أربعة دراهم كل شهر. فقال: ما أظنكم إلا قد أكثرتما، ومن يطبق هذا؟ فقالا: إن عندهم فضولاً وإن لهم أشياء فسكت»^(٣).

ثانياً - رسول تقصي الحقائق:

كان الولاة يرسلون رسلاً لتنصي الحقائق والسؤال عن سيرة العمال وأحوالهم مع الرعية، والتحقيق فيما يصل إلى الخليفة من تظلمات وتعد على الأموال العامة.

(١) الخراج، لأبي يوسف، ص ١١١.

(٢) رواه البيهقي، ج ٨، ص ١٦٣.

(٣) الخراج، للقرشى، ص ٧٣.

وقد أقام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - جهازاً لهذا الغرض على رأسه محمد بن مسلمة.

ومما يؤثر أيضاً في هذا المجال ما كتبه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - إلى واليه كعب بن مالك: «أما بعد: فاستخلف على عملك واخرج في طائفة من أصحابك حتى تمر بأرض كورة السواد، فتسأله عن عمالي وتنظر في سيرتهم فيما بين دجلة والعذيب»^(١).

ثالثاً - الزيارات التفتيسية على العمال:

وهي الانتقال إلى موقع العمل للوقوف على سيرة العمال مع الرعية ويرى عن كثب مجريات الأمور والحالة الاقتصادية وغيرها.

فقد زار عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بيت المال، فرأى شاة ذات ضرع ضخم فقال: «ما أظن أهل هذه أعطوها وهم طائعون، لا تأخذوا حزرات المسلمين (أي خيار أموالهم) وهذا تطبيق لوصية الرسول - صلى الله عليه وسلم - لمعاذ عندما قال له: (فإياك وكرائم أموالهم)^(٢).

ولا بد أن نذكر - هنا - زيارة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - للشام حيث خطب بالناس قائلاً: «ألا إبني قد وليت عليكم، وقضيت الذي علي في الذي ولاني الله من أمركم إن شاء الله، قسطنا بينكم: فياكم، ومنازلكم، ومغارزيكم، وأبلغنا ما لديكم.. فمن علم علماً شيء ينبغي العمل به فبلغنا، نعمل به إن شاء الله^(٣).

ويبدو أن عمر أحسن بما حققه زيارته تلك إلى الشام من خير عميم للمسلمين، فراودته نفسه أن يعيد التجربة على نطاق واسع فيسائر أرجاء الدولة، ليؤدي حق رعاياه فيها، وروي أنه قال: «لئن عشت إن شاء الله لأسيرن

(١) الإدارة الإسلامية في عز العرب، محمد كرد علي، ص٦٢، العذيب: ماء بين القادسية والمغيبة، وقيل: هو حد السواد، معجم البلدان للحموي، ج٢، ص٢٠.

(٢) صحيح البخاري، رقم ١٤٩٦، الفتح، ج٢، ص٣٥٧.

(٣) عمر بن الخطاب وأصول السياسة، د. سليمان الطماوي، ص١٠١ - ومعنى قسطنا بينكم: أخذ كل واحد نصيبه - المصباح المنير للرافعي، ج٢، ص٦٠٧، وأبلغنا ما لديكم: أي وصلنا ما تريدون، مختار الصحاح للرازي، ص٦٣.

في الرعية حولاً، فإني أعلم أن للناس حوايج تقطع دوني، أما عمالهم فلا يرعنها إلى، وأما هم فلا يصلون إلى...»^(١).

رابعاً - المؤتمرات والمجتمعات العامة:

المؤتمرات والمجتمعات العامة فرصة سانحة لأن يرفع التظلمات لولي الأمر، وأن يبين نهج سياسته لتسخير أمور الدولة - وخاصة الجانب المالي.

ومما يؤثر في هذا المجال: أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان يطلب من عماله أن يوافوه بموسم الحج، فقال مرة: «أيها الناس، إني لم أبعث عمالٍ عليكم ليصيروا من أبشاركم، ولا من أموالكم، إنما بعثتكم ليحرزوا، وليرقموا فيكم بينكم...»^(٢).

يقول العقاد في تعليقه على ذلك: وجعل (عمر) موسم الحج موسمًا للمراجعة والمحاسبة واستطلاع الآراء في أقطار الدولة من أقصاها إلى أقصاها، يفذ فيه الولاة والعمال لعرض حسابهم وأخبار ولايتهم، وينفذ فيه أصحاب المظالم والشكایات لبسط مظلائمهم وشكاويمهم، ويفذ فيه الرقابة الذين كان يبيثهم في أنحاء البلاد لمراقبة الولاة والعمال.. فهـي جمعية عمومية، كافية ما تكون الجمعيات العمومية في عصر من العصور، وكان عمر يستشير جميع هؤلاء، ويشير عليهم، ويستمع إليهم، ويسمعهم، ويتوكى في جميع ذلك تمحيص الرأي وإبراء الذمة»^(٣).

المطلب الثالث

الرقابة اللاحقة

وهي الرقابة التي تقع على العمال بعد فراغهم من العمل والتتأكد من أن الإيرادات والنفقات تم تحصيلها وإنفاقها وفقاً للقواعد الشرعية، وفحص

(١) المرجع نفسه، ص ٢٠١.

(٢) الخراج، لأبي يوسف، ص ٢٦١، تاريخ الطبرى، ج ٤، ص ٤٢٠.

(٣) عبقرية عمر، للعقد، ص ٢٥٢.

المعاملات الحسابية، وفي الفترة اللاحقة لإتمام عملية التنفيذ، وكشف المخالفات التي ارتكبها العمال في جباية المال العام وإنفاقه ومحاسبتهم باتخاذ الإجراءات المناسبة بحقهم.

وبما أن الرقابة اللاحقة تبدأ من حيث انتهت مراحل تنفيذ المعاملة، دون أن يكون لها دور في عملية التنفيذ الآلي الذي أتبعته الإدارة وما حققته من نتائج إلا أن لها مزية – بالإضافة إلى محاسبة المسؤولين – تتمثل في التعويض عن الضرر الحاصل، والعلم بذلك، دون إعادة ارتكاب المخالفات في التطبيقات اللاحقة^(١).

وتطبيقات هذا النوع من الرقابة في الاقتصاد الإسلامي كثيرة منها:

– رقابة الرسول – صلى الله عليه وسلم – لابن اللتبية عامله على اليمين، فهو شاهد واضح على أن العامل بعد انتهاءه من العمل لا بد أن يخضع إلى رقابة ومتابعة.

– أن عمر بن الخطاب استعمل عتبة بن أبي سفيان على كنانة فقدم ومه ما قال عمر: ما هذا يا عتبة؟ قال: مال خرجت به معي واتجرت فيه، قال: «ومالك تخرج المال معك في هذا الوجه؟!، فصيরه إلى بيت المال»^(٢).

من ذلك: ما قاله لأبي هريرة – رضي الله عنه – عندما قدم من البحرين، «قال له عمر: يا عدو الله وعدو كتابه، أسرقت مال الله؟ قال: لست ب العدو الله ولا عدو كتابه، ولكني عدو من عادهـما، ولم أسرق مال الله! قال له: فمن أين اجتمع لك عشرة آلاف درهم، فقال: خيلي تنازلـت، وعطائي تلاحق، وسهامي تلاحقـت، فقبضها منه»^(٣).

ويرى أن عبد الملك بن مروان بلغه أن بعض كتابه قبل هدية، فقال له:

(١) الرقابة العليا، د. فهمي محمود، ص ٢٢-٢٣.

(٢) تاريخ الطبرى، ج ٤، ص ٢٢٠.

(٣) الأموال، لأبي عبيد، ص ٢٥٠.

أقبلت هدية منذ وليثك؟ فقال: نعم قد قبلت. فقال: والله إن كنت قبلت هدية لا
تنوي مكافأة المهدى لها إنك لئيم ودنيء، وإن كنت قبلتها تستكفي رجلاً لم
تكن تستكفيه لولاه، إنك لخائن وإن كنت تعوض المهدى عن هديته، وألا تخون
له أمانته، ولا تسلم له دينًا فقد قبلت ما بسط عليك لسان معامليك، وأطعم فيك
سائر مجاوريك وسلبك هيبة سلطانك^(١).

ويذكر أن الأمويين سنوا نظاماً دقيقاً للرقابة، ففي عهد عبد الملك بن مروان، كان يعمل تحقيقاً مع الجباة وموظفي الخراج عند اعتزالهم، ووصل الإمر إلى درجة التعذيب، ليقروا بأسماء من أودعوا عندهم ودائعهم وأموالهم، ويردوا إلى بيت المال ما سلبوه من الأموال، وهو ما يسمى «بالاستخراج أو التكشيف»، وقد كان التحقيق مع هؤلاء من أماكن خاصة تسمى دار الاستخراج وللعلم فإن التحقيق - في أغلب الأحيان - كثيراً ما يتعدى الحدود الشرعية^(٢).

والخلاصة أن الرقابة اللاحقة يقرها النظام الاقتصادي الإسلامي، ووُجدت لها تطبيقات في حياة الخلفاء - رضوان الله عليهم - لأن الرقابة السابقة وحدها لا تكفي للمحافظة على المال العام، بل ينبغي أن تقترب برقابة لاحقة، تتأكد من أن ما حصل من الأموال العامة قد حصل بالحق، ووزع بالحق، وأن الإنفاق كان إنفاقاً رشيداً يحقق أقصى منفعة.

المطلب الرابع

الرقابة الذاتية

لأهمية الرقابة الذاتية في الاقتصاد الإسلامي، سنتناولها إن شاء الله من خلال الجوانب التالية:

(١) الوزارة والكتاب، للجهشياري، ص ٤٣.

(٢) النظم الإسلامية، للدكتور حسن إبراهيم، ص ٢٢٥.

الفرع الأول – مفهوم الرقابة الذاتية وأهميتها:

الرقابة الذاتية في الاقتصاد الإسلامي: هي استشعار المسلم رقابة الله تعالى على نفسه وما يصدر عنها من الأقوال والأفعال.

وقد ركز الإسلام على هذا النوع من الرقابة، وجعلها أسمى أنواع الرقابة الفعالة، واعتبرها خط الدفاع الأول، وصمام الأمان لأي انحراف مالي، فهو يركز - بصفة عامة - على إعداد المسلم، وتربية ضميره، باعتبار أن ذلك هو أداة الرقابة الذاتية الحية الفعالة^(١).

كما أن هذا النوع من الرقابة يعد ميزة في الاقتصاد الإسلامي، لا نجده في النظم الاقتصادية الوضعية التي تنكر الوازع الديني في توجيه النشاط الاقتصادي، بالرغم من حاجة النشاط الاقتصادي للوازع الديني، لأن الأساس الاعتقادية والأخلاقية تولد في النفس دوافع إنسانية وأخلاقية، تجعل الحياة الاقتصادية منسجمة مع الحياة الأخلاقية والروحية.. وتولد في النفس شعوراً بالمسؤولية أمام الله، فيشعر بالارتياح إذا أدى الأمانة وعمل لتفع البشر وخيرهم، كما يشعر بالألم إذا غش أو ظلم وأكل حقوق الناس»^(٢).

الفرع الثاني – وسائل تحقيق الرقابة الذاتية:

الوسائل التي سلكها الإسلام لتحقيق الرقابة الذاتية كثيرة ومتنوعة، منها:

أولاً – العبادات:

مما لا شك فيه: أن التكاليف التي فرضها الله على عباده من شأنها أن تزكي الفرد وتعزز لديه الرقابة الذاتية في كل تصرف يتصرف به، وليس المقصود أن نذكر حكمة كل تكليف، ويمكن القول: إن الفرد المسلم حين يؤدي ما

(١) الرقابة الإدارية، للدكتور محمد طاهر، ص ٢٨٥.

(٢) نظام الإسلام (الاقتصاد)، د. محمد المبارك، ص ٢٣-٢٩.

افتراض الله عليه من تكاليف تولد في نفسه استشعار مخافة الله تعالى، ومن ثم يقظة الوازع الديني الذي كما ذكرنا سابقاً بأنه صمام الأمان وخط الدفاع الأول لأن يحافظ المسلم على المال العام من الهدر والإسراف والاختلاس وغيره.

وبهذا تعتبر العبادة هي الوسيلة الفعالة في تنمية الرقابة الذاتية، فالإيمان لا يميز ما لم يكن مدعوماً بعوامل تغذية على الدوام، وتلك العوامل هي العادات^(١).

فعبادة الصوم مثلاً لها تأثير فعال على طبع الإنسان وسلوكه:

- فالصوم وسيلة قوية لترويض الإرادة على الصمود أمام نوازع الشهوات ودوابع الهوى ومغريات الحياة.

والصوم وسيلة للعفة في كل شيء لأن صوم المسلم يذكره دائماً برقابة الله عليه ويدفعه للإقبال على تنفيذ أوامره والابتعاد عما نهى عنه كالاعتداء على الأموال العامة بالبذخ والسرقة والاختلاس وغيرها.

- والصوم وسيلة إلى التقوى، لأن نفس الإنسان إذا انقادت للامتناع عن الحلال طمعاً في مرضاة الله تعالى وخوفاً من آليم عقابه فال الأولى أن تنقاد للامتناع عن الحرام^(٢).

وهكذا نجد في العبادة الإسلامية الأصول والأسس للرقابة الذاتية في مجال المال العام، فتمنع المسلم من أن يستثمر ماله في الحرام، أو ينفقه إسرافاً وتبذيراً، أو أن يعتدي عليه بأي شكل من أشكال الاعتداء.

ثانياً - مبدأ الاستخلاف:

قال تعالى: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةَ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيقَةً»^(٣) (٢) وقال تعالى: «مَمَّا جَعَلَكُمْ مُّسْتَحْلِفِينَ فِيهِ»^(٤) الآيات السابقة

(١) أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد فاروق النبهان، ص ٢٥.

(٢) العبادة وأثارها النفسية والاجتماعية، د. نظام الدين عبدالحميد، ص ٨٨.

(٣) البقرة، آية ٣٠.

(٤) الحديد، آية ٧.

تقرر مبدأ فكرة الخلافة الإنسانية في الأرض، وهي «فكرة اعتقادية ذات انعكاسات على تصرفات الفرد، لأنها تقيد الإنسان بقيود كثيرة تتناسب مع دوره في أخذ الاستخلاف، فكلمة الاستخلاف تعطي معنى الوكالة، والوكالة قيد يلتزم به الوكيل، وإذا كان المستخلف هو الله، فإن الخليفة – وهو الإنسان – ملتزم بأن يتقييد في سلوكه، بأوامر المستخلف، لكي يكون أهلاً للاستخلاف.. ومن هنا فإن الدعوة القرآنية إلى الإنفاق قد اقترن بالتنكير بمعنى الاستخلاف على الأموال، لئلا يظن المالك أن حقه في المال حق ثابت دائم مطلق»^(١).

وبهذا فإن فكرة الاستخلاف تتمي عند الفرد المسلم الرقابة الذاتية، وخاصة على الأموال بشكل عام، فيعمل الفرد المسلم جاهداً على أن لا يخرج عن إدارة المستخلف وهو الله سبحانه، فإذا انحرف صاحب المال عن النهج الذي رسمه الإسلام فعندئذ يعتبر قد خرج عن الحدود المرسومة له، لذا فإنَّه يحمي المال العام ويصونه من أي اعتداء، ويدفعه إلى أن يؤدي المال العام دوره في التنمية والإنتاج كما أراد ذلك الله سبحانه وتعالى^(٢).

ثالثاً - خلق الأمانة:

لقد ربي الإسلام أفراده على الأمانة، وحسن القيام بالمهام التي أنيطت به على أكمل وجه حيث اعتبر الإسلام الوظيفة العامة أمانة يجب أداؤها، ولا أدل على ذلك من قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - لأبي ذر الغفارى - رضي الله عنه - في الإمارة: «إنها أمانة، وإنها يوم القيمة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها»^(٣).

رابعاً - مبدأ الثواب والعقاب:

يسعى المسلم جاهداً لتحصيل الثواب، ويف sider العقاب، لذا جعل الإسلام اختلاس المال العام وهدره جريمة نكراء، لا تكفرها كبرى الطاعات وهي

(١) أبحاث في الاقتصاد، د. محمد النبهان، ص ١٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠.

(٣) صحيح شرح مسلم النووي، ج ١٢، ص ٢٠٩.

الشهادة في سبيل الله، قال تعالى: «وَمَنْ يَعْلَمْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١) ويقول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: «من استعملناه على عمل فكتمنا مخيطاً فما فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيمة»^(٢).

يغرس الحديث الشريف في نفس العامل استشعار رقابة الله تعالى في أموال الرعية، ويهذر المعتمدي عليها بالعقاب يوم القيمة.

الفرع الثالث - تطبيقات على الرقابة الذاتية:

كان لهذا النوع من الرقابة تطبيقات عملية في حياة الرسول - صلى الله عليه وسلم - والسلف الصالح ترقى إلى مستوى عال من يقظة الضمير أمام أموال المسلمين، وهذه نماذج لتطبيقات الرقابة المتعلقة بالمال العام والحفظ عليه:

- يعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - أول من سن مبدأ الرقابة الذاتية، فि�روي عدي بن عميرة الكندي عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قوله: (من استعملناه على عمل فكتمنا مخيطاً فما فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيمة)^(٣).

يغرس هذا الحديث الشريف في نفس العامل استشعار رقابة الله تعالى في أموال الرعية، ويهذر المعتمدي عليها بالعقاب يوم القيمة.

- ذكر أبو عبيد عن أنس بن مالك أن أبا بكر قال لعائشة - رضي الله عنها - وهي ممرضة:

«أما والله لقد كنت حريصاً على أن أوفر فيكم المسلمين، على أنني قد أصبت من اللحم واللبن فانظر إلى ما كان عندنا فأبلغيه عمر، قال: وما كان عنده

(١) آل عمران، آية ١٦١.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٢، ص ٢٢٢.

(٣) سبق تخرجه.

دينار ولا درهم، ما كان إلا خادماً ولقحة ومحلباً، فلما رجعوا من جنازته أمرت به عائشة إلى عمر، فقال: رحم الله أبا بكر، أتعب من بعده»^(١).

فهذا ألموذج رائع لما تفعله وتصنعنها رقابة الله عز وجل، فقد جعلت من خليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مثلاً رائعاً في الزهد والحرص على أموال المسلمين، وقبل ذلك تبرع بكل ماله في سبيل الله، لأن المال عندهم مال الله، والإنسان مستخلف فيه، ومفوض عليه، ونائب عن الله فيه، فهو وديعة وأمانة^(٢).

- وجاء أيضاً أن علياً بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: «رأيت عمر يعود، فقلت: يا أمير المؤمنين، أين تذهب؟ قال: بغير ند من إبل الصدقة أطلبها. فقلت: لقد أتعبت من بعديك. فقال عمر: فوالذي بعث محمداً - صلى الله عليه وسلم - بالنبوة لو أن عнациاً (عنراً) ذهبت عند شاطيء الفرات لأخذ بها عمر يوم القيمة»^(٣).

وخلاصة القول: إن الرقابة الذاتية رقابة وقائية مانعة، تتأثر بقوة وضعف الوازع الديني، فكلما كان الوازع الديني كانت رقابة الإنسان لنفسه ظاهرة بجلاء ووضوح، بل نستطيع أن نقول: إنه يمكن الاستعاضة عن بقية أنواع الرقابة إذا توفرت الرقابة الذاتية، وهي تتميز بقلة التكاليف، بحيث لا تحتاج إلى أجهزة ومؤسسات رقابية، وهي تشمل كل أفراد الرعية، فلا تخص الحاكم دون المحكوم.

المطلب الخامس

الرقابة الخارجية على المال العام في الاقتصاد الإسلامي

بالرغم من أهمية الرقابة الذاتية والدور الهام الذي تقوم به للحفاظ على المال العام، إلا أن هذه الرقابة قد تضعف نتيجة لضعف الوازع الديني ويقظة

(١) الأموال، لأبي عبيد، ص ٢٨٠، اللقحة: الناقة الحلوب الغزيرة اللبن، محلباً: الإناء الذي يحليب فيه، المعجم الوسيط، ج ١، من ٨٤٢/١٩١.

(٢) الرقابة على الإنفاق العام، للدكتور يوسف إبراهيم، ص ٦٩٨.

(٣) الكامل، لابن الأثير، ج ٢، ص ٥١٧.

الضمير، لذا يقرر الاقتصاد الإسلامي أنواعاً أخرى للرقابة على المال العام إيراداً وإنفاقاً، وهو ما يطلق عليه الرقابة الخارجية، لكونها تقع خارج نطاق الشخص ذاته وتشمل:

الفرع الأول: الرقابة الشعبية على المال العام في الاقتصاد الإسلامي:

يمثلها الرأي العام ممثلة في الأفراد وأهل الحل والعقد، وفي هذا المجال كان لعمر بن عبد العزيز رؤية خاصة في تحمل المسؤولية، فهو يرى أن المسؤولية في الظلم مشتركة بين الحاكم والمحكوم، فإذا كان الحاكم عليه إثم المظالم، فإن الرعية تحمل معه إثمه، إذا لم تراقبه، وتقف له بالمرصاد، إذا لم تحاسب الرعية الولاة أخطاء الرأي، وأصيبت بالحرمان، بل كان يرى أن الرعية التي لا تراقب الحاكم وتحاسبه تستحق العقاب؛ لأنها لم تنكر المصيبة، ولم ترفض المظالم^(١).

أولاً - رقابة الأفراد على المال العام في الاقتصاد الإسلامي:

الفرد في النظام الاقتصادي الإسلامي مكلف بأن يرعى مصالح الجماعة كأنه حارس موكل بها ومسؤول عنها، لقوله - صلى الله عليه وسلم -: «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته... الحديث»^(٢) والمال العام ملك لمجموع الأمة، يجب المحافظة عليه، لذا وجب على الفرد المسلم أن يمارس صلاحياته في الحفاظ على المال العام إن أساء القائمون عليه استخدامه، باعتباره واجباً دينياً يترتب عليه الشواب والعقوبات، انتلاقاً من قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قال تعالى: «وَلَئِنْ كُنْتُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ»^(٣).

(١) النظم الإدارية، للدكتور فرج محمد، ص ٢٢٩.

(٢) مسلم شرح النووي الإمارة، ج ١٢، ص ٢١٣.

(٣) آل عمران، آية ١٠٤.

والرقابة الفردية أيضاً تنطلق من قوله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرُى اللَّهُ عَمَلُكُ وَرَسُولُكُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾^(١).

من هذه الآية الكريمة يتبين أن: «المؤمنين - أفراداً أو جماعات - يرون ما يعمله كل فرد في الدولة، ومن الأفراد:ولي الأمر ومعاونوه الذين يتصرفون في المال العام إنفاقاً وتحصيلاً.. والهدف من الرؤية ليس إمتاع النظر أو التسلية - وإنما وضع التصرفات تحت المراقبة من أجل الحكم عليها وتبيّن مدى قربها أو بعدها من أحكام الإسلام»^(٢).

وحدث الرسول - صلى الله عليه وسلم - في النصيحة شاهد على حق الأفراد - بل الواجب عليهم - في ممارسة الرقابة على القائمين على المال العام. قال - صلى الله عليه وسلم -: «الدين النصيحة - ثلاثة - قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولائمة المسلمين، وعامتهم»^(٣).

وتعد رقابة الأفراد على المال العام في الاقتصاد الإسلامي ميزة تميز بها عن غيره، وتتمثل ذلك في حرص الخلفاء - وخاصة الخلفاء الراشدين - على دعوة الأمة لممارسة الرقابة على كل تصرفاتهم - باعتبار أن المال العام هو حق الجميع، يقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: «والله الذي لا إله إلا هو، ما أحد إلا وله في هذا المال، حق أعطيه أو منعه، وما أحد أحق به من أحد»^(٤).

دعا أبو بكر رضي الله عنه لممارسة الأمة حقها الرقابي من أول خطبة له بعد توليه الخلافة بقوله: «أيها الناس، إني وليت عليكم، ولست بخيركم، فإن أحسنت فأغينوني، وإن أنا زدت ففقوموني، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم»^(٥).

(١) التوبة، آية ١٠٥.

(٢) النفقات العامة في الإسلام، ليوسف إبراهيم، ص ٢١٤.

(٣) صحيح مسلم، ج ٢، ص ٣٦.

(٤) الخراج، لأبي يوسف، ص ٤٦.

(٥) الأموال، لأبي عبيدة، ص ١٠.

تطبيقات على الرقابة الشعبية التي يمارسها الأفراد:

«جاءت عمر ببرود من اليمن^(١)، ففرقها على الناس برداً برداً، ثم صعد المنبر يخطب وعليه حلة منها (أي بردان) فقال: اسمعوا رحمة الله. فقام إليه رجل فقال: والله لا نسمع، والله لا نسمع، فقال له عمر: ولم؟ فقال: يا عمر، تفضلت علينا بالدنيا، فرقت علينا برداً برداً، وخرجت تخطب في حلة منها، فقال الخليفة الورع: أين عبدالله بن عمر؟ فقال: ها أنت يا أمير المؤمنين. قال: لمن هذين البردين اللذين علي. قال الرجل: أما الآن، فقل نسمع ونطبع»^(٢).

- أنكر أبو ذر على معاوية - عامل عثمان على الشام - حين بني الخضراء فقال له أبو ذر: «إن كنت إنما بنيتها من مال المسلمين فهي الخيانة، وإن كنت إنما بنيتها من مالك فإنما هو الإسراف»^(٣).

- لما تولى عمر بن عبدالعزيز الخلافة كان يشجع الناس على رفع تظلماتهم إليه، مؤكداً لهم أن من له مظلمة فلا إذن له عليه، فروي أنه خطب في الناس فقال: «أيها الناس: إني قد استعملت عليكم عملاً لا أقول لهم خياركم، فمن ظلمه عامل بمظلمة فلا إذن له على»^(٤).

- وقد أثر عن عمر بن عبدالعزيز في سبيل تسهيل وتشجيع رقابة الأفراد على العمال والولاة أن أمر بمكافأة كل من يقدم عليه وتعويضه عن النفقات فقال: «أما بعد، فأيما رجل قدم علينا في رد مظلمة أو أمر يصلح الله به خاصاً أو عاماً من أمر الدين، فله ما بين مائة دينار إلى ثلاثة دينار، بقدر ما يرى من الحسبة، وبعد الشقة»^(٥).

(١) هامش ٤.

(٢) عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، الدكتور سليمان الطماوي، ص ١٩.

(٣) المنظور الإسلامي للرقابة، د. نعيم نصيف، ص ١٧١.

(٤) مناقب عمر، لابن الجوزي، ص ٥٥.

(٥) مناقب عمر، لابن الجوزي، ص ٥٥.

ثانياً - الرقابة الشعبية التي يمارسها أهل الحل والعقد من خلال مجالس الشورى وغيرها:

أساس هذه الرقابة قوله تعالى: «وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ»^(١) وقوله تعالى: «وَشَاءُوهُمْ فِي الْأَمْرِ»^(٢) وقوله تعالى: «وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ»^(٣).

ثالثاً - محاسبة المسؤولين عن المال العام:

لا بد من رقابة المسؤولين عن المال العام ومحاسبتهم - من قبل أهل الحل والعقد - وأن لا يتربوا للنوايا الطيبة، بل يجب أن يحاطوا بضمانات فعالة، تكفل كشف الأخطار فور وقوعها، وتصحيح الانحرافات غداة اكتشافها، قبل أن تستشرى^(٤).

كان لعمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - مجلس للشورى يضم عشرة فقهاء لا يقطع أمراً بدونهم، كما حدد اختصاصهم فقال لهم: «إني إنما دعوتكم لأمر تؤجرون عليه، وتكونون فيه أعوناً على الحق، وما أريد أن أقطع أمراً إلا برأيكم، أو برأي من حضر منكم، فإن رأيتم أحدهما يتبعى أو بلغكم عن عامل لي ظلامه فأناشدكم بالله على من بلغه ذلك إلا بلغني، فخرجوأ يجزونه خيراً»^(٥).

رابعاً - حق إظهار عدم الرضا عن المعاونين أو الولاة:

لأهل الحل والعقد الحق في إظهار عدم الرضا عن المعاونين أو الولاة، ودليل ذلك أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عزل العلاء بن الحضرمي عامله على البحرين، لأن وفد عبس شكاهم^(٦).

(١) الشورى، آية ٣٨.

(٢) آل عمران، آية ١٥٩.

(٣) آل عمران، آية ١٠٤.

(٤) عمر وأصول السياسة والإدارة الحديثة، للدكتور سليمان الطماوي، ص ١١٥-١١٦.

(٥) تاريخ الطبرى، ج ١، ص ٤٢٧.

(٦) الإدراة الإسلامية، لمحمد كرد علي، ص ١٢.

الفرع الثاني: الرقابة التنفيذية على المال العام في الاقتصاد الإسلامي:

وهي الرقابة التي تمارسها - كما ذكرنا - السلطات التنفيذية المتمثلة بالأجهزة والدواعين، بالإضافة إلى أنها إحدى الواجبات الرئيسية لولي الأمر.

وهي تهدف إلى التحقق من مدى مشروعية جمع المال العام وإنفاقه، ومطابقتها للأحكام الشرعية، وإلغاء ما يكون مخالفًا، وتعمل - أيضًا - على حماية حقوق الأفراد من تعسف ولاة الأمور، وحماية أموال الدولة من الضياع والإسراف^(١).

ولها أساليب وطرق مختلفة، تختلف باختلاف العصر والمكان، تبعاً لتقديم النظم الرقابية من ناحية، وما عليه الناس من أخلاق من ناحية أخرى.

ففي عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - كانت أساليب الرقابة التنفيذية تتناسب مع الظروف وتلك الفترة، أما في عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ونتيجة لتغيرات استجدة في عهده، استحدثت أساليب جديدة من شأنها أن تحافظ على المال العام جبائية وحفظاً وإنفاقاً.

ومن الأساليب التنفيذية التي اتبعت في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - وعهد الخلفاء الراشدين^(٢):

أولاً - كشف العمال: وهي إرسال مفتش يكشف حال العمال والولاة ويتبيّن سيرتهم بالمال العام، ومدى اتباعهم لأوامر الخلفاء، وقد جعل موسم الحج موسمًا عامًا للمراجعة والمحاسبة.

ثانياً - سؤال الوافدين: كان عليه الصلاة والسلام يستمع إلى أخبار الولاية من الوفود التي تصل المدينة، ويتحقق فيما ينقل إليه من أخبار، وهكذا بقية الخلفاء الراشدين، ومثاله: استماعه لوفد عبدالقيس وعزله للعلامة بن الحضرمي^(٣).

(١) مراقبة الموازنة العامة في ضوء الإسلام، للدكتور شوقي الساهي، ص ٩٩.

(٢) النفقات العامة في الإسلام، للدكتور يوسف إبراهيم، ص ٣٠٨، المنظور الإسلامي

للرقابة، د. نعيم نصیر، ص ١٥٨. الرقابة لعرف الكفراوي، ص ١٢٥.

(٣) الإدارة الإسلامية، لمحمد كرد علي، ص ١٢.

ثالثاً - المحاسبة القائمة على مبدأ من أين لك هذا؟ وهي أن يقدم العامل تقريراً عن عمله الذي يتولاه، يبين فيه المال الذي جباه وجهات إنفاقه، وقصة ابن اللتبية شاهد واضح على ذلك.

كما قام عمر بن الخطاب رضي الله عنه بإحصاء ثروة عماله قبل أن يوليهم - وهو أول تطبيق عملي لكتابة إقرارات الذمة التي يقدمها الموظفون، عند تولي الوظيفة وعلى فترات محددة من توليها - وكان يصدر الأموال التي تأتي نتيجة استغلال النفوذ والجاه.

رابعاً - استحداث وظيفة «المحاسب العام»: وهو الشخص الموكل بالتحقيق بالظلمات ويتقد أمر الخلفاء والولاة، إما بمصادر الأموال أو مقاسمتها.

يروي أبو يوسف في كتابه الخراج: كان عمر رضي الله عنه إذا استعمل رجلاً أشهد عليه رهطاً من الانصار واشترط عليه خمساً: لا يركب بربوناً - الفرس الأعجمي -، ولا يلبس ثوباً رقيتاً، ولا يأكل نقباً - ما نخل مرة بعد أخرى -، ولا يغلق باباً دون حوايج الناس، ولا يتخذ حاجباً.

في بينما هو يمشي في بعض طرق المدينة إذ هتف به رجل: يا عمر، أترى هذه الشروط تنجيك من الله تعالى وعاملك عياض بن غنم على مصر قد لبس الرقيق، واتخذ الحاجب، فدعا محمد بن مسلمة - وكان رسوله إلى العمال - فبعثه وقال: أئنتني به على الحال التي تجده عليها. قال: فأتأه، فوجد على بابه حاجباً، فدخل فإذا به عليه قميص رقيق، قال: أجب أمير المؤمنين. فقال: دعني أطرح علي قبائي. فقال: لا، إلا على حالك هذه، قال: فقدم به عليه، فلما رأه عمر قال: انزع قميصك ودعا بمدرعة صوف وبربضة من غنم وعصا فقال: البس هذه المدرعة، وخذ هذه العصا وارع هذه الغنم، واشرب، واسق من مر بك، واحفظ الفضل علينا، أسمعت؟ قال: نعم، والموت خير من هذا، فجعل يرددتها عليه، ويردد الموت خير من هذا، فقال عمر: ولم تكره هذا؟ وإنما سمي أبوك غنماً لأنه كان يرعى الغنم، أترى يكون عندك خير؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين، قال: انزع ورده إلى عمله، قال: فلم يكن له عامل يشبهه^(١).

(١) الخراج، لأبي يوسف، ص ١١.

المبحث الخامس

أجهزة الرقابة في الاقتصاد الإسلامي

لم يكتف النظام الاقتصادي الإسلامي بالرقابة الذاتية والرقابة الرئيسية على المال العام - خاصة مع استشراء ضعف الوضع الديني بين الأفراد - بصفة عامة - بسبب تقادم العهد بالإسلام، ولطبيعة الاتساع المكاني والبشري للدولة الإسلامية، وتضخم جهازها الإداري والمالي، وزيادة وارداتها ومصروفاتها. للأسباب تلك وغيرها ظهرت الحاجة إلى إنشاء أجهزة مؤسسية للاضطلاع بمهام الرقابة على المال العام، لضبط إيرادات الدولة ومصروفاتها، وأهمها:

المطلب الأول

دور الخليفة في الرقابة في الاقتصاد الإسلامي

كان للخليفة دور فعال في المحافظة على المال العام إيراداً وإنفاقاً، بل اعتبر من صميم اختصاصه، لا سيما أن المال العام هو عصب الحياة وقوامها، وإهمال الرقابة يؤدي إلى انحلال الدولة وانهيارها^(١).

ومن الواجبات الملقة على عاتق الخليفة^(٢) (رئيس الدولة) في الإسلام: إدارة شؤون الدولة على خير وجه، لتحقيق الصالح العام، وهذا لا يتّنى إلا من خلال

(١) كان سبب انهيار دولة أمية وزوالها: إخلال القائمين عليها بواجبهم في ممارسة الرقابة، وتهاونهم في الإشراف على شؤون الدولة، فقد قيل لبعض بنى أمية: «ما كان سبب زوال ملکكم؟ فقال: قلة تيقظنا، وشغلتنا بذاتنا عن التفرغ لمهماتنا، ووثقنا بكفالتنا، فأثروا مرفاقتهم علينا، وظلم عمالنا رعيتنا، ففسدت نياتهم لنا، وحمل على أهل خراجنا، فقل دخلنا، وبطل عطاء جندنا فزالت طاعتهم لنا، واستدعاهم أعداؤنا فأعادوهم علينا، وقصدنا بغاتنا فعجزنا عن دفعهم، لقلة أنصارنا، وكان أول زوال ملکنا استثار الأخبار عنا، فزال ملکنا عنا بنا».

(٢) يعرف الماوردي الخلافة فيقول: الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا» انظر: الأحكام السلطانية للماوردي، ص. ٢.

إشرافه ورقابته على أمور الدولة بنفسه، حيث يرى النظام الاقتصادي الإسلامي أن رقابة ولی الامر على المال العام من أهم واجبات الخليفة.

وفي هذا الصدد يقول الماوردي مثيرةً إلى وجوب الرقابة - بشكل عام - على الخليفة: وهذا إن كان مستحقاً عليه بحكم الدين ومنصب الخلافة، فهو من حقوق السياسة لكل مسترع، فقد قال النبي - صلی الله عليه وسلم -: «الا كلکم راع، وكلکم مسؤول عن رعيته»^(١)، فعلى الإمام أن يكون لسيرة الولاية متصفحاً، وعن أحوالهم مستكشفاً، ليقوهم إن أنصفوا، ويکفهم إن عسفوا، ويستبدل بهم إن لم ينصفوا^(٢).

ويقول الإمام ابن تيمية: «ليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم، كما يقسم المالك ملكه، فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء، ليسوا. كما قال الرسول - صلی الله عليه وسلم -: «ما أعطيكم، ولا أمنعكم، وإنما أنا قاسم، أضع حيث أمرت»^(٣).

ويعلق ابن تيمية على الحديث بقوله: «فهذا رسول رب العالمين، قد أخبر أنه ليس المنع والعطاء بباراته و اختياره، كما يفعل المالك الذي أبيح له التصرف في ماله، وكما يفعل ذلك الملوك الذين يعطون من أحبوا، وإنما هو عبدالله يقسم المال بأمره، فيضنه حيث أمر الله تعالى»^(٤).

وسائل الخليفة في الرقابة:

ذكر الماوردي واجبات الخليفة، ومن هذه الواجبات التي تتعلق بالرقابة مايلي^(٥):

(١) صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، كتاب الإمارة، باب فضيلة الأمير العادل، ج ١٢، ص ٢١٢.

وانظر: صحيح البخاري، كتاب الاستقراس، رقم الحديث ٢٤٠٩ الفتح ج ٥، ص ٦٩.

(٢) الأحكام السلطانية، للماوردي، ص ١٦.

(٣) السياسة الشرعية، لابن تيمية، ص ٢٨. الحديث: صحيح البخاري، باب فرض الخمس، رقم الحديث ٢٨٨٥.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٩.

(٥) انظر: الأحكام السلطانية، للماوردي، ص ١٥-١٦. الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء، ص ٢٧-٢٨.

- ١ - رد المظالم، وذلك بتنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، وقطع الخصام بين المتنازعين، حتى تعم النصفة، فلا يتعدي ظالم، ولا يضعف مظلوم.
- ٢ - جبائية الفيء والصدقات على ما اوجبه الشرع نصاً واجتهاداً من غير خوف ولا عسف.
- ٣ - تقدير العطايا، وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير، ودفعه في وقته، لا تقديم فيه ولا تأخير.
- ٤ - استكفاء الأماء، وتقليد النصائح، فيما يفوض إليهم من الأعمال، وما يكله إليهم من الأموال، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة، والأموال بالأمانة محفوظة.
- ٥ - أن يباشر بنفسه مشارفة الأمور، وتصفح الأحوال، لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة، ولا يعول على التقويض، تشاغلاً بلذة أو عبادة، فقد يخون الأمين، ويغش الناصح.

أما عن أساليب الخلفاء في الرقابة: فلم تقتصر على أسلوب واحد، بل تعددت الأساليب، وكان أهمها:

- وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- إصدار التعليمات والأوامر للولاة والعمال.
- رسول تقصي الحقائق.
- المؤتمرات العامة للولاة والرعية.

المطلب الثاني

بيت المال ودوره في الرقابة

«بيت المال» من المصطلحات التي ترددت كثيراً على الألسنة حتى أصبحت جزءاً من نظام المجتمع الإسلامي وهو مصطلح إسلامي، لم تعرفه الحياة الجاهلية، لعدم وجود دولة يقوم عليه الحكم، توضع في يده أموال عامة ينفق منها في شؤون المجتمع^(١).

(١) انظر: السياسة في الإسلام، للدكتور عبدالكريم الخطيب، ص ٤٨.

مفهوم بيت المال:

يمكن النظر إلى مصطلح «بيت المال» من زاويتين^(١):

الأولى: أن «بيت المال» هو الجهة التي تختص بكل ما يرد إلى الدولة أو يخرج منها، أو بعبارة أخرى هو الجهة المعنوية المسئولة عن تنظيم واردات الدولة ونفقاتها والتشريعات المنظمة لذلك، لهذا فإن «كل مال استحقه المسلمين ولم يتعين مالكه منهم فهو من حقوق بيت المال، وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال»^(٢).

الثانية: «بيت المال»: هو «المكان الذي توضع فيه وتصرف منه الأموال التي هي من واردات الدولة، مع ما يتطلبه ذلك من جهاز إداري لضبط الدخل والخرج».

وفي تعريف آخر «لبيت المال»: هو الاصطلاح الذي أطلق على المؤسسة التي قامت بالإشراف على ما يرد من الأموال وما يخرج منها في أوجه النفقات المختلفة^(٣)، ومن هنا أنشيء بيت المال، لضبط إيرادات الدولة ونفقاتها ومحاسبة ومراقبة القائمين على هذه الأموال، وقد ذكر قدامه بن جعفر الغرض من إنشاء ديوان بيت المال فقال: «والغرض منه هو محاسبة صاحب بيت المال على ما يرد عليه من الأموال، ويخرج من ذلك في وجوه النفقات والإطلاقات (المصروفات).

دور بيت المال في الرقابة:

كان لديوان بيت المال دور مهم في إحكام ضبط إيرادات الدولة ومصروفاتها، بوجود نظام دقيق للمراقبة على الأموال العامة.

(١) انظر: بيت المال في عصر الرسول - صلى الله عليه وسلم -: ندوة مالية الدولة في صدر الإسلام، د. زكريا القضاة، ص ٤-٢.

(٢) الأحكام السلطانية، للماوردي، ص ٢١٣.

(٣) بيت المال د. خولة شاكر، ص ١٣.

ومن أهم الوسائل التي قام بها بيت المال في سبيل المحافظة على المال العام ومراقبته الإيرادات والمصروفات:

أولاً - قيد أوامر الصادرات وتحصيل الإيرادات:

كان لزاماً أن يقيد في بيت المال جميع ما يرد إلى بيت المال وما يصرف.

يقول قدامة بن جعفر: وما يحتاج إلى تقوية هذا الديوان به، لتصح أعماله وتنظم أحواله ويستقيم ما يخرج منه أن تخرج كتب الحمول من جميع التواحي - قبل إخراجها إلى دواوينها - إليه، لتثبت فيه، وكذلك الكتب النافذة إلى صاحب بيت المال من جميع الدواوين، بما يؤثر بالمطالبة به من الأموال»^(١).

ثانياً - تأشيرة العقد:

وهي علامة توضع على المستندات بعد قيامها بالسجلات، وفي ذلك يقول قدامة بن جعفر: «يكون لصاحب الديوان علامة على الكتب والصكاك»^(٢) والإطلاقات (المصروفات) يتقدّمها الوزير وخلفاؤه ويراونها، ويطالبون بها إذا لم يجدوها، لئلا يخطى أصحابها والمديرون»^(٣).

ثالثاً - اعتماد المستندات قبل الصرف:

الصرف لا يتم إلا بمقابل مستندات معتمدة وتحفظ في الديوان، ويكون ذلك بنماذج خاصة، يقول القلقشندى: «حيث كان كتاب الأموال يعتمدون على رسوم مقررة وأنموذجات لا يكاد يخرج فيها تغيير ولا زيادة ولا نقص»^(٤).

رابعاً - مراقبة وضبط الإيرادات:

وذلك بأن يقيم لكل عمل من الأعمال سجلات فيها تفصيل الإيرادات التي

(١) الدواوين من كتاب الخراج وصناعة الكتابة، قدامة بن جعفر، ص ٦١.

(٢) الصكاك: جمع صك، يجمع فيه أسماء المستحقين، وعددهم، وبلغ مالهم، ويوقع السلطان آخره بإطلاق الرزق لهم، انظر: مفاتيح العلوم، ص ٥٦.

(٣) الدواوين من كتاب الخراج وصناعة الكتابة، قدامة بن جعفر، ص ٦١.

(٤) صبح الأعشى، للقلقشندى، ج ١١، ١٩٧، ص ٦١.

تردد من مختلف الجهات، ويتم مراجعة ما يصل من الإيرادات والمقبولات من هذه الجهات على الرسائل الواردة بصحبته.

فإذا صح المال الواصل صحبة الرسالة كتب رجعة أو مخالصة، ويتم القيد أو الشطب من واقع ما صح من الرسائل الواردة، وتحفظ هذه الرسائل لكل جهة باعتبارها المستندات المؤيدة للإيرادات، وتقييد المقبولات في تعليق المياومة^(١).

خامساً - مراقبة وضبط المصاروفات:

ويتم بذلك بإمساك سجلات تفصيلية بأسماء أرباب الاستحقاقات وأصحاب المرتبات والأجور، ويوضح قرین كل اسم المقرر له والمستحق، هذا ويحتفظ في بيت المال بالاستدعاءات التي تصل إليه من مختلف الجهات وجميع الإيصالات الخاصة بالمصاروفات^(٢).

يقول التویری: وطريق مباشرة بيت المال في ضبط المصاروف أن يبسط جريدة على ما يصل إليه الاستدعاءات والوصولات من الجهات، وأسماء أرباب الاستحقاقات والرواتب وما هو مقرر لكل منهم في كل شهر بمقتضى توقيعهم ويشطب قبلة كل اسم ما صرفه له على مقتضى عادته^(٣).

سادساً: يلزم كاتب الديوان برفع موازنة تقديرية في كل سنة، بالإضافة لرفعه كشوف تفصيلية كل ثلاثة سنوات^(٤).

(١) نهاية الأرب في فنون الأدب، للتویری، ج ٨، ص ٢١٧.

(٢) انظر: مراقبة الموارنة العامة، للدكتور شوقي عبده الساهي، ص ١٠٦. الرقابة في الإسلام، للدكتور عوف الكفراوى، ص ٢١٨.

(٣) نهاية الأرب في فنون الأدب، للتویری، ج ٨، ص ٢١٨-٢١٩.

(٤) المرجع السابق، ج ٧، ص ٢٩٧ وما بعدها.

المطلب الثالث

الحسبة ودورها في الرقابة في الاقتصاد الإسلامي

تعد الرقابة إحدى المهام الأساسية في نظام الحسبة، إذ عن طريقها يتم التتحقق من مدى إنجاز الأهداف، ودرجة كفاية العمل ومطابقته للقواعد العامة والخاصة، وعن طريقها يتم اكتشاف الأخطاء والانحرافات والمخالفات التي تقع أثناء التنفيذ، لكي يتم تصحيحها أو تجنبها، كما أنها تستهدف ضمان احترام قواعد الشريعة وحماية المصلحة العامة^(١).

فالرقابة التي يمارسها المحاسب^(٢) في الاقتصاد الإسلامي هي: مجموعة السلطان التي تقرها الدولة الإسلامية، ويستخدمها المحاسب وأعوانه لضمان المحافظة على المال العام إيراداً وإنفاقاً.

مفهوم الحسبة:

عرفت الحسبة بأنها: «أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن منكر إذا ظهر فعله»^(٣).

والمعروف: هو كل قول أو فعل ينبغي قوله أو فعله طبقاً لنصوص الشريعة الإسلامية ومبادئها^(٤).

والمنكر: هو كل معصية حرمتها الشريعة من قول أو فعل^(٥).

وأساس مشروعيتها: القرآن، والسنة، والإجماع. فأما من القرآن فالشواهد كثيرة، قال تعالى: «وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُونَ

(١) انظر: نظام الحسبة، للدكتور خالد الظاهري وزميله، ص ١٧٨.

(٢) المحاسب: هو من نصبه الإمام للنظر في أحوال الرعية والكشف عن أمورهم ومصالحهم، انظر: القرية في أحكام الحسبة لابن الإخوة، ص ٥١.

(٣) الحسبة في الإسلام، لابن تيمية، ص ١١.

(٤) الحسبة في الإسلام، للدكتور إبراهيم دسوقي، ص ٩.

(٥) المرجع نفسه، ص ٩.

عَنِ الْمُنْكَرِ^(١)، وَقَالَ تَعَالَى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ^(٢)، وَالآيَاتُ كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْمَجَالِ.

أَمَّا مِنَ السَّنَةِ، فَالْأَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْتَّأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلِتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)، أَوْ لِيُوْشَكَنَ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُوهُ فَلَا يَسْتَجِبُ لَكُمْ^(٣).

وَأَمَّا الإِجْمَاعُ: فَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى وجوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، قَالَ الْإِمَامُ الْجُوينِيُّ: «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجْبَانُ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى الْجَمْلَةِ»^(٤).

وَنَكْرُ صَاحِبِ التَّرَاتِيبِ:

«وَالْحَسْبَةُ مِنْ أَعْظَمِ الْخَطَطِ الْدِينِيَّةِ، فَلِعُومِ مَصْلَحَتِهَا وَعَظِيمِ مَنْفَعَتِهَا تَوْلِي أَمْرَهَا الْخَلْفَاءُ الرَّاشِدُونَ، لَمْ يَكُلُّوا أَمْرَهَا إِلَى غَيْرِهِمْ، مَعَ مَا كَانُوا فِيهِ مِنْ شُغْلِ الْجَهَادِ وَتَجهِيزِ الْجَيُوشِ»^(٥).

وَبِمَا أَنَّ الْمَالَ يُشَكِّلُ أَهْمَيَّةً كَبِيرَةً فِي حَيَاةِ النَّاسِ، لَذَا وَجَبَ وَجُودُ رِقَابَةٍ فَعَالَةٍ، حَتَّى لا يَنْفَقَ الْمَالُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَبِهَذَا كَانَتِ الْحَسْبَةُ مِنَ الْوَسَائِلِ الْفَعَالَةِ لِرِقَابَةِ عَلَى الْأَمْوَالِ الْعَامَّةِ، وَهَذَا مَا سُنُونُهُ فِي دُورِهَا فِي الرِّقَابَةِ لَاحِقًا.

دورُ الْحَسْبَةِ فِي الرِّقَابَةِ:

اِختِصَاصَاتُ الْحَسْبَةِ مُتَعَدِّدةٌ وَمُمْتَنِعَةٌ، وَلَا يَعْنِيُنَا فِي هَذَا الْمَقَامِ إِلَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِرِقَابَةِ:

(١) سُورَةُ آلِ عُمَرَانَ، الآيَةُ ١٠٤.

(٢) سُورَةُ آلِ عُمَرَانَ، الآيَةُ ١١٠.

(٣) السُّنْنُ لِلتَّرمِذِيِّ كِتَابُ أَبْوَابِ الْفَتْنَ حَدِيثُ رَقْمٌ ٢٢٥٩، ج٢، ص٢١٦، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٤) الْإِرْشَادُ لِلْجُوينِيِّ، طِبْعَةُ الْخَانِجِيِّ، ص٣٦٨.

(٥) التَّرَاتِيبُ الْإِدَارِيَّةُ لِلْكَتَابِيِّ، ص٢٨٦.

أولاً - متابعة تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية في المحافظة على المال العام جباية وحفظاً وإنفاقاً:

إن المحافظة على المال العام وأجب شرعاً، يلتزم به الفرد المسلم، ومن واجب المحتسب: الرقابة والإشراف على المال العام، وإنكار السلوك المخالف للشريعة الإسلامية، وفرض العقوبات الصارمة بحق المخالفين، إذ يقول ابن تيمية: «إذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي، فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو: الأمر بالمعروف، والنهي الذي بعث به هو: النهي عن المنكر»^(١).

وبذلك فإن الأصل في نظام الحسبة في الإسلام هو: «صيانة حقوق الله ورعاية حقوق العباد، من أجل غاية أساسية يحرص عليها المجتمع الإسلامي كل الحرص، وهي أن تصنع حياة الناس على عين الشريعة، وأن يكون الدين كله لله، وهي غاية عظمى في الدين، تتجه إليها كل الولايات الإسلامية، فهي وظيفة دينية، تراقب من خلالها خطوات الناس، وأعمال السلطات، وتصرفات الحكام، حتى يتبيّن مدى التزامهم جميعاً بالشرع الإسلامي»^(٢).

والمال كما هو معلوم عصب الحياة، وحفظه من الضروريات التي حث عليها الإسلام، فكان من صميم اختصاص المحتسب مراقبة المال العام، خشية الهدر والضياع والإسراف، واستخدامه بالإنتاج والنفع والخير.

ثانياً - مراقبة تحصيل إيرادات الدولة:

من اختصاصات والي الحسبة: مراقبة إيرادات الدولة: «فإذا علم أن فريقاً من الناس يمنعون إخراج نصيب الدولة في أموالهم أو يتهدبون من الدفع بإخفاء أموالهم الباطنة أو يتتجنبون دفع الزكاة أو الضرائب بوسائل ملتوية فإن لولي الحسبة أن يقوم بتحصيل تلك الأموال منهم جبراً»^(٣).

(١) السياسة الشرعية، لابن تيمية، ص. ٧.

(٢) الحسبة في الإسلام، دراسة في المفهوم، د. محمد كمال الدين، ص. ٢١.

(٣) الرقابة في الشريعة الإسلامية، حسين ريان، ص. ١٣٩.

وفي ذلك يقول الماوردي: وأما الممتنع من إخراج الزكاة، فإن كان من الأموال الظاهرة فعامل الصدقة يأخذها منه جبراً، وهو مختص بتعزيزه على الغلول إن لم يجد له عذرًا، وإن كان من الأموال الباطنة فيحتمل أن يكون المحتسب أخص بالإنكار عليه من عامل الصدقة، وإن رأى رجلاً يتعرض لمسألة وعلم أنه غني إما بمال أو عمل أنكره عليه وأدبه فيه، وكان المحتسب بإنكاره أخص من عامل الصدقة^(١).

ثالثاً - مراقبة العمال والولاة:

من المهام الرفيعة التي يضطلع بها ديوان المحتسب: مراقبة العمال والولاة، حيث نظر أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من يوماً ببناء من الحجارة والجص فقال: لمن هذا؟ فذكروا له أنه لعامل من عماله على البحرين، فقال: أيت الدraham إلا أن تخرج عناقها^(٢).

رابعاً - مراقبة إنفاق الأموال العامة في وجوهها المشروعة:

ذكر الماوردي من اختصاصات المحتسب مراقبة إنفاق المال العام، لأن يمنع المحتسب من إنفاق موارد الدولة في غير الوجوه المخصصة شرعاً، كإعطاء غير المستحقين من الحصول على نصيب من أموال الصدقات، يقول الماوردي: «فإن رأى المحتسب رجلاً يتعرض لمسألة الناس وطلب الصدقة وعلم أنه غني إما بمال أو عمل أنكر عليه وأدب، ولو رأى آثار الغنى وهو يسأل الناس أعلمه تحريمها على المستغنى عنها، وإن تعرض للمسألة ذو جلد وقوة على العمل زجره، وأمره أن يتعرض للاحتراف بعمل، فإن أقام على المسألة عزره حتى يقلع عنها»^(٣).

كما على المحتسب أن يراقب صيانة المرافق العامة إذا تعطلت من بيت

(١) الأحكام السلطانية، للماوردي، ص ٢٤٨.

(٢) الإدارة الإسلامية في عز العرب، محمد كرد علي، ص ٣٨، وانظر عيون الأخبار لأبن قتيبة، ص ١٠٩.

(٣) الأحكام السلطانية، للماوردي، ص ٢٤٨.

مال المسلمين، وإن كان مفلاً فإنه يجمع من الناس، فذكر الماوردي: «فالبلد إذا تعطل شربه أو استهدم سوره أو كان يطرقه بنو السبيل من نوى الحاجات فكفوا عن معونتهم، فإذا كان في بيت المال لم يتوجه عليهم فيه ضرر أمر بإصلاح شربهم وبناء سورهم، وبمعونةبني السبيل في الاجتياز بهم، لأنها حقوق تلزم بيت المال^(١).

المطلب الرابع ولاية المظالم ودورها في الرقابة

حرص الإسلام على رفع الظلم ونصرة المظلومين، والشواهد على ذلك كثيرة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾١﴿ وَلَمَنِ اتَّصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَيِّلٍ ﴾٢﴿ إِنَّمَا أَنَّسَيْلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْعُدُونَ فِي الْأَرْضِ يُغَيِّرُ الْحَقَّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾٣﴾^(٤).

وولاية المظالم هدفها الأصيل هو رفع الظلم أيًّا كان نوعه، لقوله - صلى الله عليه وسلم -: «اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيمة.... الحديث»^(٥).

مفهوم ولاية المظالم:

عرف الماوردي ولاية المظالم بأنها: «قد المظالمين إلى التناصف بالرعب، ونزع المتنازعين عن التجاحد بالهيبة»^(٦).

وتعريفها ابن خلدون بقوله: «بأنها وظيفة ممتزجة من سطوة السلطة

(١) المرجع نفسه، ص ٢٤٥.

(٢) سورة الشورى، آية ٤٠-٤٢.

(٣) صحيح مسلم كتاب البر والصلة بباب تحريم الظلم رقم الحديث ٢٥٧٨، ج ٤، ص ١٩٩٦.

(٤) الأحكام السلطانية، للماوردي، ص ٧٧.

ونصفة القضاء، وتحتاج إلى علو يد، وعظيم يد، وعظيم رهبة، تcum الظالم من
الخصمين، وتزجر المعذين»^(١).

يتضح من المفاهيم أعلاه: أن لصاحب المظلالم سلطة قضائية أوسع وأعلى من سلطة القاضي، تحوله النظر في القضايا التي نظر بها القضاة فعجزوا عن تنفيذ أحكامهم بشأنها، لتعدي ذوي الجاه والحساب، أو لعدم قناعة المتظلم بالحكم»^(٢).

ولأهمية ولادة المظلالم اشترط الفقهاء لمن يقوم بها عدة شروط ذكرها الماوردي، فقال: «أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيئة، ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع، وسبب ذلك أن قيمة بهذا العمل يحتاج إلى سطوة الحماة، وثبت القضاة»^(٣).

دور ولادة المظلالم في الرقابة:

أولاً - النظر في جور العمال فيما يجبونه من أموال:

ويرجع هذا إلى القوانين العادلة، فيحمل الناس عليها، ويأخذ العمال بها، وينظر فيما استزاده العمال، فإن رفعوه إلى بيت المال أمر بريء، وإن أخذوه لأنفسهم استرجعه لأربابه^(٤).

فوالى المظلالم يرقب من تلقاء نفسه القائمين على جباية الإيرادات، وهو - في هذا - ينظر في ثلاثة أمور هي:

الأول: في طرق تحصيل الإيرادات.

الثاني: في مقدار الأموال المحصلة.

الثالث: النظر فيما يأخذه عمال الخراج ظلماً لأنفسهم.

(١) المقدمة، لابن خلدون، ص ١٧٥.

(٢) الإدارة العربية الإسلامية، د. عامر الكبيسي، ص ٢٠٣.

(٣) الأحكام السلطانية، للماوردي، ص ٧٧.

(٤) الأحكام السلطانية، للماوردي، ص ٨٠.

ثانياً - النظر في تعدي الولاية على الرعية:

يقول الماوردي عن اختصاصات والي المظالم: «أن يكون لسيرة الولاية متصفحاً، وعن أحوالهم مستكشفاً، ليقويهم إن أنصفوا، ويكتفهم إن عسفوا، ويستبدل بهم إن لم ينصفوا»^(١).

ثالثاً - مراجعة ما يثبته كتاب الدواوين من أموال:

وذلك للتتأكد من أن الإيرادات التي قد قيدت بدون نقص، والتحقق من صحة المصاريف.

رابعاً - تطبيق قاعدة من أين لك هذا؟

ينظر والي المظالم في حسن تأدية القائمين على الشؤون بأعمالهم والواجبات المطلوبة منهم، ويطبق عليهم قاعدة: من أين لك هذا؟.

خامساً - لولي المظالم تصفح الأوقاف العامة:

حتى يتتأكد أن ريعها يجري وفقاً لشروط واقفيها، وأن يقوم بمراجعة وكيفية التصرف بإيراداتها.

سادساً - النظر في المرتبات والأجور:

ينظر والي المظالم في أجور العاملين من أن يلحقها نقص أو تأخر أو إجحاف وذلك بالرجوع إلى ديوان العطاء.

سابعاً - رد الأموال المغصوبة:

لولي المظالم رد الأموال التي اغتصبت، سواء كانت مغتصبة من الولاية والحكام أم من الأفراد بغير حق، كما يرد للعامة ما اغتصب منهم من أموال.

فقد جاء رجل من أهل آذربيجان وقام بين يدي عمر بن عبد العزيز وقال: يا أمير المؤمنين، انكر بمقامي هذا بين يديك مقامك غداً بين يدي الله، حيث لا يشغل الله عنك فيه كثرة من يخاصم من الخلق، من يوم تلقاءه بلا ثقة من

(١) الأحكام السلطانية، للماوردي، ص. ٨٠.

العمل، ولا براءة من الذنب، فبكى عمر بكاءً شديداً، ثم قال له: ما حاجتك؟ فقال: إن عاملك بأذربيجان عدا على فأخذ مني اثنين عشر ألف درهم فجعلها في بيت المال، فقال عمر: اكتبوا له الساعة إلى عاملها فليردها عليه، ثم أرسله مع البريد^(١).

ومن التطبيقات ما كتبه عمر بن عبدالعزيز إلى عامله بالковفة، يأمره بإبطال المفارقات في جبائية الأموال، وعدم تحصيل أية ضرائب إضافية، وعدم الجور في جبائية الأموال، ومما جاء في كتابه: «أما بعد، فإن أهل الكوفة قد أصابهم بلاء وشدة وجور في أحكام الله، نتيجة السنة التي استنثا عليهم عمال السوء، وإن قوام الدين: العدل والإحسان، لا تحمل خراباً على عامر ولا عامراً على خراب، انظر الخراب فخذ منه ما طاق، وأصلحه، ولا تأخذن في العامر إلا وظيفة الخراج من رفق وتسكين لأهل الأرض»^(٢).

الخاتمة وخلاصة ما خرجنا به من البحث يتمثل فيما يلي:

- ١ - إن النظام الاقتصادي الإسلامي قد عرف الرقابة منذ نشأته الأولى، وأحاط بكلياتها ومظاهرها في شمال وفاغلية، لم تصل إليها أنظمة الرقابة الوضعية القديمة أو المعاصرة، وهو الأمر الذي يعزى إلى الذاتية الخاصة للنظام الإسلامي وجوانبه الروحية السامية التي يمتد أثرها إلى بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، بحيث تقيم بداخلها وازعاً طبيعياً تلقائياً، يجعل الخضوع والالتزام بالشرعية الإسلامية يسود ويحكم تصرفات أفراد المجتمع الإسلامي.
- ٢ - إن الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي تتميز بالمرونة، والقدرة على الاستجابة السريعة والملاعنة لكل ما قد يستجد من متغيرات تطرأ على المال العام - إيراداً وإنفاقاً - في كل عصر ومكان، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

(١) سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز، لابن الجوزي، ص ٩٣-٩٢. انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، ج ٩، ص ٢٢٦.

(٢) الخراج، لأبي يوسف، ص ٨٦.

٢ - وبناء على النقطة السابقة تطورت الرقابة في النظام الاقتصادي حسب الحاجة والظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة الإسلامية، حيث أعطى الإسلام الرقابة الذاتية الأولى وهي تشكل رقابة وقائية مانعة ضد الانحراف المالي، وهي ميزة تميز بها النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من الأنظمة الوضعية، وبقيت الرقابة الذاتية هي الوسيلة الفعالة طوال عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - وخلفائه الراشدين، وذلك بسبب قوة الوازع الديني لدى الفرد المسلم في ذلك الوقت.

وبعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وانتهاء الخلافة الراشدة تغيرت الظروف، ولم تعد رقابة الضمير كافية لضبط العامة، وبالتالي ظهرت وسائل ومؤسسات رقابية أخرى ناسبت متطلبات العصور اللاحقة للدولة الإسلامية.

٤ - إن فاعلية الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق النتائج والأهداف المنشودة للمحافظة على المال العام، تتوقف على طبيعة القيم والأخلاقيات السائدة، وبقوة الوازع الديني، فتتزايده هذه الفاعلية كلما تميزت القيم والأخلاقيات السائدة في المجتمع بالسمو وقوة الوازع الديني في حين تتقلص هذه الفاعلية كلما ضعف الوازع الديني وتبدلت القيم والاتجاهات السائدة.

٥ - اهتم النظام الاقتصادي الإسلامي بالمال العام ودعا إلى رقابته - إيراداً وإنفاقاً وحفظاً - وذلك للدور الفعال الذي يسهم به المال العام في إسعاد الناس وتحقيق النفع لهم، لذلك اعتبره الإسلام من الضروريات الخمس، والتي بها قوام الحياة، وفي هذا المعنى يقول الشاطبي رحمة الله: «فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهاج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين».

٦ - الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي تعني: عملية تقوم بها جهات معينة لمراقبة المال العام - إيراداً وإنفاقاً - وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية،

وبإدارة رشيدة وبكفاية اقتصادية عالية، فهي رقابة مالية شرعية في المقام الأول بالإضافة إلى أنها رقابة مالية إدارية واقتصادية.

٧ - يكشف تبع الرقابة في النظام الاقتصادي الإسلامي عن تفردها بملامح متميزة عن سائر الأنظمة الأخرى، سواء فيما يتعلق بأهدافها أو أنواعها أو وسائلها، بما يضفي عليها أبعاداً جوهريّة في تكريس الإحاطة والشمول والفاعلية في تنظيمها.

٨ - النظام الاقتصادي الإسلامي يتضمن نوعاً من الرقابة لا تعرفه الأنظمة الوضعية، وهو ما يطلق عليه الرقابة الذاتية التي هي بمثابة صمام الأمان وخط الدفاع الأول في مواجهة الانحراف المالي بشتى صوره ومظاهره من سرقة واحتلاس وتضييع وغيره.

وقد عنى النظام الاقتصادي الإسلامي بإيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق الفاعلية للرقابة الذاتية من خلال ضمير المسلم، ليصبح رقيباً على نفسه، وحارساً على المال العام.

٩ - أوجب الإسلام تولية الكفاء الصالحة والجدير بوظيفة المراقب، ووضع شروطاً معينة فيما يشغلها على نحو تكفل بالمحافظة على المال العام والقيام بمهمة الرقابة على أحسن وجه.

١٠ - الرقابة على المال العام في الاقتصاد الإسلامي تمتاز بشمولها وتكاملها، وبالتالي تنوّعت إلى رقابة سابقة، وأثناء التنفيذ، ولاحقه، والحديث عنها لا يعني استقلالية كل نوع من الأنواع، بل إن تعدد مسمياتها وأنواعها جاءت نتيجة للزاوية التي ينظر منها.

المصادر والمراجع

- ١ - إبراهيم أنيس وأخرون، المعجم الوسيط، دار المعرفة، مصر، ط٢، (دت).
- ٢ - أحمد أبو سن: الدكتور، الإدراة في الإسلام، المطبعة العصرية، دبي، (دط) سنة ١٩٨١ م.
- ٣ - أحمد الحصري: الدكتور، السياسة الاقتصادية والنظم في الفقه الإسلامي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، سنة ١٩٨٦ م.
- ٤ - ابن الأخوة: محمد بن محمد بن أحمد القرشي، معالم القربة في أحكام الحسبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، (دط) سنة ١٩٧٦ م.
- ٥ - البهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين: السنن الكبرى، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، ط١، سنة ١٢٤٤ هـ.
- ٦ - الترمذى: أبو عيسى محمد بن عيسى: الجامع الصحيح المعروف بسنن الترمذى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، (دت).
- ٧ - ابن تيمية: شيخ الإسلام تقى الدين أبو العباس أحمد: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، تحقيق لجنة التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، ط٢، سنة ١٩٨٨ م.
- ٨ - ابن تيمية: شيخ الإسلام تقى الدين أبو العباس أحمد: مجموعة فتاوى الشیخ ابن تیمیہ، جمع وترتیب عبدالرحمن بن محمد وابنه، الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشرifين، مكة، (دط) سنة ١٤٠٤ هـ.
- ٩ - ابن تيمية: شيخ الإسلام تقى الدين أبو العباس أحمد، الأموال المشتركة، دراسة وتحقيق الدكتور ضيف الله الزهراني، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط١، سنة ١٩٨٦ م.
- ١٠ - الجهشياري: أبو عبدالله محمد بن عبدوس، الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وزميله، (دن) - (دم) ط١١، سنة ١٩٣٨ م.

- ١١ - ابن الجوزي: الحافظ جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي، سيرة ومناقب عمر بن عبدالعزيز، تحقيق الدكتور السيد الجميلي، دار مكتبة الهلال - ط١، سنة ١٩٨٥ م.
- ١٢ - ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، سنة ١٩٧٥ م.
- ١٣ - حسن إبراهيم حسن: الدكتور، النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، (دط) سنة ١٩٧٠ م.
- ١٤ - حمدي القبيلات: الدكتور، الرقابة الإدارية على الأجهزة الحكومية، مكتبة دار الثقافة، عمان، (دط)، (دت).
- ١٥ - خالد الظاهر الدكتور، نظام الحسبة، دار المسيرة للنشر، عمان، ط١، ١٩٩٧ م.
- ١٦ - خولة شاكر الدكتورة، بيت المال ونشأته وتطوره، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، ط، ١٩٧٦ م.
- ١٧ - ابن خلدون: عبدالرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، (دط)، (دت).
- ١٨ - ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت (دط)، (دت).
- ١٩ - سعيد البسيوني: الدكتور: الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، (دط)، (دت).
- ٢٠ - سليمان الطماوي: الدكتور، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، سنة ١٩٦٩ م.
- ٢١ - شوقي الساهي: الدكتور، مراقبة الموازنة العامة للدولة في ضوء الإسلام، (دن)، ط١، سنة ١٩٨٣ م.
- ٢٢ - ابن عاشور: محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية - تونس، (دط)، (دت).

- ٢٣ - عبدالكريم بركات: الدكتور، الاقتصاد المالي في الإسلام، دراسة مقارنة، مؤسسة شباب الجامعة - مصر، (دط)، (دت).
- ٢٤ - عبدالوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية، دار الأنصار، القاهرة، (دط)، سنة ١٩٧٧ م.
- ٢٥ - العقاد: عباس محمود، عبقرية عمر، دار الهلال، (دط)، (دت).
- ٢٦ - عوف كفراوي: الدكتور، الرقابة في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ط١، سنة ١٩٨٣ م.
- ٢٧ - عيسى الباروني: الرقابة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس - ليبيا، ط١، سنة ١٩٨٦ م.
- ٢٨ - الغزالى: أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، (دط)، (دت).
- ٢٩ - الفيروز آبادى: مجdalidin محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، تحقيق مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، سنة ١٩٨٧ م.
- ٣٠ - القرشي، يحيى بن آدم: الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (دط)، سنة ١٩٧٩ م.
- ٣١ - القرضاوى: الدكتور يوسف، فقه الزكاة دراسة مقارنة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢٢، سنة ١٩٩٤ م.
- ٣٢ - قطب إبراهيم قطب: السياسة للرسول - صلى الله عليه وسلم - الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (دط) سنة ١٩٨٨ م.
- ٣٣ - قطب إبراهيم قطب: السياسة لأبي بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (دط)، سنة ١٩٩٠ م.
- ٣٤ - قطب إبراهيم قطب: السياسة لعمر بن الخطاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (دط)، سنة ١٩٨٤ م.

- ٣٥ - محمد واد مغنية: الدكتور، شرح نهج البلاغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط، ٢، سنة ١٩٧٨ م.
- ٣٦ - محمد رافوق النبهان، الدكتور، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، ١، سنة ١٩٨٦ م.
- ٣٧ - محمد كرد علي: الإدارة الإسلامية في عز العرب، مطبعة مصر، القاهرة، (دط)، سنة ١٩٣٤ م.
- ٣٨ - محمد مبارك: الدكتور، نظام الإسلام، دار الفكر، بيروت، ط، ٣، سنة ١٩٨١ م.
- ٣٩ - محمود لاشين، الدكتور، التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط، سنة ١٩٧٧ م.
- ٤٠ - ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت ط، سنة ١٩٥٥ م.
- ٤١ - النووي: محبي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف: صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، مؤسسة مناهل الفرقان، بيروت، (دط)، (دت).
- ٤٢ - يوسف إبراهيم يوسف: الدكتور، النفقات العامة في الإسلام، دار الثقافة للطباعة والنشر، قطر، ط، ٢، سنة ١٩٨٨ م.
- ٤٣ - أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم: الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (دط)، سنة ١٩٧٩ م.